

المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٨٢ - صفر ١٤٣٧ هـ - ديسمبر ٢٠١٥ م

الهيئة تستضيف الاجتماع العاشر لهيئة
الاقتصادات الناشئة من مجموعة العشرين



الهيئة توقع مذكرة تفاهم
مع هيئة السوق المالية

الهيئة توثق حسابها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر



طريقك للنجاح المهني

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين



عالم من الفرص العملية المتميزة

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين **SOCPA** تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة وتساعد الحاصلين عليها لتبوء الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية. يحصل المتقدم / المتقدمة على زمالة الهيئة بعد اجتياز الاختبار في خمس مواد هي المحاسبة ، المراجعة ، الزكاة والضريبة ، فقه المعاملات ، الأنظمة التجارية.



د. أحمد عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

تطور.. برؤية ثابتة

لقد قيس الله لهذه البلاد رجالاً نذروا أنفسهم لخدمة الدين والوطن، منذ تأسيس المملكة على يد المؤسس الراحل الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وجاء من بعده أبناؤه الأفاضل يسرون على نهج وطريق واحد، هو رفعة هذا البلد وعلو شأنه بين الأمم.

وما يقوم به الآن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - وما يصدره من قرارات شجاعة برهنت للعالم أجمع أنه قائد محنك، عبر بالمملكة بفضل مهاراته السياسية والاقتصادية البارزة التي يتمتع بها والعزم التام الذي يتحلى به في إدخال تغييرات جذرية وقرارات كبرى، أثمرت عن تطورات واسعة وملموسة في شتى المجالات، ما يؤكد الرؤية الثاقبة والعزم على تحقيق الأهداف والمضي في ضخ الدماء الشابة في الحكومة، وزرع الثقة في الشباب لقيادة المملكة إلى مصاف الدول العظمى.

ونحن في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين نجد كل الدعم والمساندة من المسؤولين للمضي قدماً في تحقيق أهداف الدولة، وللحاق بالدول الكبرى. فالهيئة تشارك بفاعلية في عدد من اللجان والتجمعات الدولية ذات العلاقة بالمحاسبة والمراجعة ومنها على سبيل المثال الاجتماع السنوي لمعدي المعايير في العالم، والاجتماع السنوي لمعدي المعايير في منطقة آسيا وأقيانوسيا، والمجموعة الاستشارية الدولية للأدوات والمعاملات المالية الإسلامية. وتسعى الهيئة من خلال تلك المشاركات إلى ضمان تحقيق معايير التقرير المالي لأهدافها في ظل بيئة المملكة العربية السعودية

وفي هذا الجانب استضافت الهيئة مؤخراً في مدينة الرياض الاجتماع العاشر لمجموعة الاقتصادات الناشئة من مجموعة العشرين التي كونها مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى دعم مشاركة تلك الاقتصادات في إعداد المعايير الدولية. وتضم هذه المجموعة كلا من المملكة العربية السعودية والأرجنتين والبرازيل والصين والهند واندونيسيا وكوريا وماليزيا والمكسيك وروسيا وجنوب أفريقيا وتركيا. وتستضيف الدول المشاركة في المجموعة اجتماعاتها بشكل نصف سنوي، وكان موضوع النقاش الرئيسي هو التشاور حول جدول أولويات أعمال المجلس الدولي للسنوات الخمس القادمة حيث تم عرض أعمال المجلس الدولي المتعلقة بالمعايير تحت الإعداد والدراسات والأبحاث القائمة.. كما كان من ضمن الموضوعات التي طرحت للمناقشة دراسة المجلس الدولي بشأن إصدار متطلبات للمحاسبة عن جميع الأعمال الخاضعة لسيطرة واحدة، حيث لا يخضع هذا النوع من جميع الأعمال لمتطلبات المعايير الحالية. وعرضت الهيئة الرأي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة فيما يخص هذا الموضوع، والذي تبين أنه يتفق مع مقترحات الدراسة الدولية.

في الختام أسأل الله العلى القدير أن يديم علينا نعمة الامن والامان وأن يحفظ لهذه البلاد قيادتها الرشيدة وامنها واستقرارها ويحفظ اهلها من كل مكروه راجين من الله للجميع التوفيق ■

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة
السعودية للمحاسبين القانونيين

المشرف العام ورئيس التحرير
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

إدارة التحرير
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح
عبدالكريم جمعة

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير

ص ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٤٠٢٨٥٥٥ ٠١١

فاكس: ٤٠٢٥٦١٦ ٠١١

E-mail:socpa@socpa.org.sa

الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

- * المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة.
- * ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

S O C P A

مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

معالي وزير التجارة والصناعة

الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالعزيز بن عمير العمير

الدكتور طارق بن عبدالله النعيم

الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال

الدكتور محمد بن سلطان السهلي

الأستاذ عبدالمحسن بن عبد العزيز الفارس

الأستاذ خالد بن سلطان الرويس

الأستاذ عبدالعزيز بن سعود الشبيبي

الأستاذ وليد بن عبدالله تيميرك

الأستاذ سعد بن صالح السبتي

الأستاذ خالد بن أحمد محضر

الأستاذ عثمان بن عبدالرحمن اليحيا

الأستاذ ناصر بن عبدالله الذنيان

الأستاذ عبدالله بن حمد الفوزان

الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك

6 **محاسبون**

تعلن إدارة الهيئة عن موعد انعقاد الاجتماع السنوي لعضوية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

تعلن إدارة الهيئة عن موعد انعقاد الاجتماع السنوي لعضوية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والذي سيعقد في الرياض بتاريخ ١٤٣١هـ الموافق ٢٠١٠م، وذلك في مقر الهيئة بـ ١٠٠ شارع الملك عبدالعزيز، الرياض. ويهدف الاجتماع إلى مناقشة الأعمال التي تم إنجازها خلال العام الماضي، وتقرير الحسابات السنوية، واختيار أعضاء مجلس الإدارة للعام الجديد. وتعد هذه الاجتماعات السنوية من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يشارك فيها جميع أعضاء الهيئة، ويتم خلالها مناقشة القضايا التي تهم المهنة، واتخاذ القرارات بشأنها. وتعد هذه الاجتماعات السنوية من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يشارك فيها جميع أعضاء الهيئة، ويتم خلالها مناقشة القضايا التي تهم المهنة، واتخاذ القرارات بشأنها.

7 **محاسبون**

تعلن إدارة الهيئة عن موعد انعقاد الاجتماع السنوي لعضوية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

تعلن إدارة الهيئة عن موعد انعقاد الاجتماع السنوي لعضوية الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، والذي سيعقد في الرياض بتاريخ ١٤٣١هـ الموافق ٢٠١٠م، وذلك في مقر الهيئة بـ ١٠٠ شارع الملك عبدالعزيز، الرياض. ويهدف الاجتماع إلى مناقشة الأعمال التي تم إنجازها خلال العام الماضي، وتقرير الحسابات السنوية، واختيار أعضاء مجلس الإدارة للعام الجديد. وتعد هذه الاجتماعات السنوية من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يشارك فيها جميع أعضاء الهيئة، ويتم خلالها مناقشة القضايا التي تهم المهنة، واتخاذ القرارات بشأنها. وتعد هذه الاجتماعات السنوية من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يشارك فيها جميع أعضاء الهيئة، ويتم خلالها مناقشة القضايا التي تهم المهنة، واتخاذ القرارات بشأنها.

10 **محاسبون**

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تشارك في اجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية

تشارك الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك في إطار مساعيها للتعاون مع المؤسسات الدولية في تطوير المعايير المحاسبية. وتعد هذه الاجتماعات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يشارك فيها خبراء من مختلف دول العالم، ويتم خلالها مناقشة القضايا التي تهم المهنة، واتخاذ القرارات بشأنها. وتعد هذه الاجتماعات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يشارك فيها خبراء من مختلف دول العالم، ويتم خلالها مناقشة القضايا التي تهم المهنة، واتخاذ القرارات بشأنها.

11 **محاسبون**

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تشارك في اجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية

تشارك الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعات مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك في إطار مساعيها للتعاون مع المؤسسات الدولية في تطوير المعايير المحاسبية. وتعد هذه الاجتماعات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يشارك فيها خبراء من مختلف دول العالم، ويتم خلالها مناقشة القضايا التي تهم المهنة، واتخاذ القرارات بشأنها. وتعد هذه الاجتماعات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يشارك فيها خبراء من مختلف دول العالم، ويتم خلالها مناقشة القضايا التي تهم المهنة، واتخاذ القرارات بشأنها.

8 **محاسبون**

الهيئة تكرم موظفيها

تكرم الهيئة موظفيها الذين ساهموا في تحقيق النجاحات التي حققتها الهيئة خلال العام الماضي. وتعد هذه التكريات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يتم خلالها تكريم الموظفين الذين ساهموا في تحقيق النجاحات التي حققتها الهيئة خلال العام الماضي. وتعد هذه التكريات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يتم خلالها تكريم الموظفين الذين ساهموا في تحقيق النجاحات التي حققتها الهيئة خلال العام الماضي.

9 **محاسبون**

الهيئة تكرم موظفيها

تكرم الهيئة موظفيها الذين ساهموا في تحقيق النجاحات التي حققتها الهيئة خلال العام الماضي. وتعد هذه التكريات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يتم خلالها تكريم الموظفين الذين ساهموا في تحقيق النجاحات التي حققتها الهيئة خلال العام الماضي. وتعد هذه التكريات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يتم خلالها تكريم الموظفين الذين ساهموا في تحقيق النجاحات التي حققتها الهيئة خلال العام الماضي.

14 **محاسبون**

مجلس الشركاء القادة PCC يوقع إتفاقية على GAAP

يوقع مجلس الشركاء القادة PCC إتفاقية على GAAP، وذلك في إطار مساعيها للتعاون مع المؤسسات الدولية في تطوير المعايير المحاسبية. وتعد هذه الإتفاقيات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يتم خلالها توقيع الإتفاقيات مع المؤسسات الدولية في تطوير المعايير المحاسبية. وتعد هذه الإتفاقيات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يتم خلالها توقيع الإتفاقيات مع المؤسسات الدولية في تطوير المعايير المحاسبية.

15 **محاسبون**

مجلس الشركاء القادة PCC يوقع إتفاقية على GAAP

يوقع مجلس الشركاء القادة PCC إتفاقية على GAAP، وذلك في إطار مساعيها للتعاون مع المؤسسات الدولية في تطوير المعايير المحاسبية. وتعد هذه الإتفاقيات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يتم خلالها توقيع الإتفاقيات مع المؤسسات الدولية في تطوير المعايير المحاسبية. وتعد هذه الإتفاقيات من أهم المناسبات التي تعقدها الهيئة، حيث يتم خلالها توقيع الإتفاقيات مع المؤسسات الدولية في تطوير المعايير المحاسبية.



بحضور معالي وزير التجارة والصناعة الهيئة تعقد لقاءها الاجتماعي السادس

ومعالي الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. وشهد اللقاء حضور أعضاء الهيئة الأساسيين وأعضاء من مجلس الإدارة وأعضاء اللجان الفنية للهيئة. وقد دار حوار خلال اللقاء في عدة موضوعات فنية متصلة بعمل المحاسبين، وفي نهاية اللقاء تناول الجميع طعام العشاء الذي أعد لهذه المناسبة.

في إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتوطيد أواصر الصلة بين أعضائها قامت الهيئة بتنظيم لقاءها الاجتماعي السادس مساء يوم الأربعاء ٢٨/١٠/٢٠١٥م في مدينة الرياض. وقد شرف اللقاء كل من معالي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ومعالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان رئيس هيئة السوق المالية

الهيئة توثق حسابها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر

ووثقت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حسابها الرسمي الخاص على موقع التواصل الاجتماعي تويتر تحت اسم @SOCPA_KSA، في خطوة تهدف لتكون حلقة جديدة من حلقات التواصل مع أعضائها ومع جميع المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة لمعرفة آرائهم واحتياجاتهم وتعليقاتهم على الخدمات التي تقدمها الهيئة، وسيضم حساب الهيئة على تويتر أخبارها وآخر المستجدات المتعلقة بعملها. مؤكدة أنه سيتم التواصل بشأن تلك الآراء والتعليقات مع الإدارات المختصة في الهيئة ■





مجلس إدارة الهيئة ينشئ المعهد الرهاسبي ويُلزم مكاتب الرهاسبة إدخال البيانات السنوية إلكترونياً

أصدر

الخاصة لتدشين المعهد. وفي موضع آخر بارك المجلس مشروع مذكرة التفاهم مع هيئة السوق المالية، ووافق على توقيعها، كما أثنى على مبادرة الهيئة لترجمة الكتب المحاسبية التي حصلت الهيئة على موافقة شركة «بيرسون إديوكيشن» العالمية لترجمتها إلى اللغة العربية؛ لتكون مرجعاً لذوي الاهتمام والاختصاص من المهنيين والأكاديميين والباحثين وطلاب المحاسبة والمراجعة. وحث المجلس الأمانة العامة على الدعم وتشجيع أعضاء هيئة التدريس السعوديين؛ للتأليف وإعداد الكتب المحاسبية المبنية على المعايير الدولية. وأضاف الأمين العام أن المجلس ناقش أيضاً التعديلات المقترحة إدخالها على نظام المحاسبين القانونيين؛ لزيادة الثقة والصدق في القوائم المالية. ووافق على مشروع تأهيل مكاتب المحاسبة المقترحة لتكون قادرة على المشاركة في مراجعة القوائم المالية للمنشآت المالية وعملائها وأن يضمن في المشروع آليات لتطوير مكاتب المحاسبة ■

مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه الثاني للدورة الثامنة برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعية، قراراً يُلزم مكاتب المحاسبة إدخال البيانات السنوية إلكترونياً، إذ يتعين على مكاتب المحاسبة التزام تزويد الهيئة عبر برنامج الإيداع الإلكتروني لبرنامج مراقبة جودة الأداء خلال فترة لا تزيد على (٩٠) يوماً من تاريخ نهاية السنة المالية للمكتب بالمعلومات والبيانات التي تمكن المسؤولين من تنفيذ البرنامج من متابعة نوعية الممارسة المهنية لمكتب المحاسبة وطبيعتها، والتعرف بشكل أولى إلى مدى التزام المكتب أحكام النظام ومعايير المحاسبة والمراجعة، والمعايير والقواعد المهنية الصادرة عن الهيئة، ومساعدة فريق الفحص على التخطيط وتنفيذ عملية الفحص. وقد تم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التي كان من أبرزها انشاء كيان تدريبي باسم المعهد المحاسبى، وتشكيل مجلس إدارة له ومنحهم كل الصلاحيات للبدء في عمل الترتيبات

أعتمد مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الأول للدورة الثامنة نتائج الدورة الأولى لعام ٢٠١٥م لاختبارات الزمالة وقرر منح شهادة الزمالة لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار في تلك الدورة وهم:

حصول عدد من المحاسبين على زمالة الهيئة



ويسر مجلة المحاسبون أن تهني الحاصلين على الزمالة على هذا الانجاز متمنية لهم مزيداً من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

الهيئة تكرم موظفيها

كرمت

الهيئة عددا من موظفيها والذين أمضو ١٠ سنوات وأكثر في خدمة الهيئة وذلك خلال اللقاء الذين عقد للأعضاء الأساسيين بمدينة الرياض وبتشريف معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة،

افتتح الحفل أمين عام الهيئة الدكتور احمد المغامس بكلمة رحب فيها بالجميع وقال في كلمة وجهها خلال الحفل «قد تحققت الكثير خلال السنوات الماضية وقطعنا شوطا كبيرا في ارساء مهنة المحاسبة والمراجعة ويرجع الفضل في تطوير المهنة بعد الله إلى الدعم المتواصل الذي تلقاه الهيئة من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين وما بذله المخلصون من مسؤولين ومنتمين للمهنة وموظفي الهيئة والذين خصصوا كل جهد ممكن للارتقاء بالهيئة وقدموا خلاصة ما لديهم من خبرات وافكار ومنحو الهيئة الاولوية والسبق على ماعداها من أعمال. فيفضل الله ثم فضلهم حققت الهيئة خلال السنوات الماضية منجزات متميزة كان

اللفتة التشجيعية والبادرة الطيبة التي تعكس حرص واهتمام الهيئة بموظفيها وفي نهاية الحفل قدم معالي الدكتور توفيق الربيعة دروعا تذكارية للمكرمين وتناول الجميع طعام العشاء الذي أعد لهذه المناسبة ■

من شأنها الاسهام الفاعل في الارتقاء لمهنة المحاسبة والمراجعة الذي جعل من هذه المهنة نموذجا تحتذى به المهن الاخرى على المستويين المحلي والاقليمي. من جانبهم عبر المكرمون عن خالص شكرهم للهيئة ولعالي الوزير على هذه





الهيئة تشارك في معرض وظائف ٢٠١٥

ثم تقوم الهيئة بتزويد مكاتب المحاسبة والشركات بقائمة الخريجين لتسهيل عملية توظيفهم. وقد حثت الهيئة مكاتب المحاسبة للمشاركة بالمعرض حيث شارك عدد من المكاتب قدمت خلال المعرض عددا من الفرص الوظيفية، وقد شمل جناح الهيئة بالمعرض التعريف عن البرامج التدريبية التي تقدمها الهيئة والتي تشمل عدد من المواضيع المتخصصة بمهنة المحاسبة والمراجعة والتي تخدم خريجي اقسام المحاسبة وتسهم في تطوير قدراتهم المهنية والتي تأهلهم لسوق العمل. كما أن الهيئة وفرت السبل اللازمة التي تمكن حديثي التخرج التقدم للدورات التي تنفذها حيث قدمت الهيئة لهم خصم يصل إلى ٥٠٪ في الدورات التأهيلية لبرنامج زمالة الهيئة ■

الهيئة بمعرض وظائف ٢٠١٥، والذي نظمته غرفة الشرقية برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ أكتوبر ٢٠١٥م، شارك في المعرض عدد كبير من الشركات والمؤسسات الوطنية ومراكز التدريب والتوظيف وقدم فيه عددا من الفرص الوظيفية المناسبة لاحتياجات سوق العمل في التخصصات كافة. وجاءت مشاركة الهيئة في المعرض من باب حرصها لتقديم الفرص الوظيفية لخريجي قسم المحاسبة بالجامعات حيث قامت بوضع صفحة على موقعها الالكتروني لتعبئة بيانات خريجي المحاسبة، ومن

لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين تعقد اجتماعها الرابع والخامس وتصدر ٢٥ قرار



لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين اجتماعها الرابع والخامس للدورة الثامنة في يوم الخميس ٢٠/١/٤٣٧هـ ويوم الثلاثاء ٢٠/٢/٤٣٧هـ على التوالي برئاسة سعادة وكيل الوزارة للتجارة الداخلية الدكتور طارق بن عبدالله النعيم وعضوية الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال عضو مجلس إدارة الهيئة، والمستشار القانوني بوزارة التجارة والصناعة الأستاذ إبراهيم بن سعود التميمي وبحضور أمين اللجنة المستشار القانوني عادل بن إبراهيم العمر، واستعرضت القضايا المدرجة على جدول الاعمال واصدرت (٢٥) قرار تمثلت في التالي:

- (١٥) قرار قضت بحفظ اوراق القضية.
- (١) قرار قضى بإيقاع عقوبة اللوم بحق المحاسب القانوني المخالف.
- (٩) قرارات قضت بإيقاع عقوبة الإنذار بحق المحاسب القانوني المخالف.



الهيئة تشارك في نقاش جدول أوليات أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية

د. أحمد المفامس يفتح اجتماع مجموعة الاقتصادات الناشئة من مجموعة العشرين

وقد عقد هذا الاجتماع في مدينة الرياض، وافتتح الاجتماع سعادة أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المفامس، الذي رحب بالمشاركين وقدم تعريفاً بالهيئة التي أنشئت عام ١٤١٢هـ الموافق ١٩٩٢م، وعرض الجهود التي تبذلها للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية، فيما يتعلق بإصدار المعايير، ومراقبة جودة أداء المحاسبين، وتأهيلهم وتدريبهم.

وقد تشرف الاجتماع بحضور الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميد عضو مجلس أمناء مؤسسة التقارير المالية الدولية، وهي الجهة المشرفة على مجلس معايير المحاسبة الدولي، الذي أكد أهمية الجهود التي تبذلها هذه المجموعة ودورها في إيصال وجهة نظر الاقتصادات الناشئة للمجلس الدولي فيما يختص بإعداد المعايير الدولية.

استضافت

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الاجتماع العاشر لمجموعة الاقتصادات الناشئة من مجموعة العشرين، التي كونها مجلس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، والتي تهدف بشكل رئيس إلى الدعم مشاركة تلك الاقتصادات في إعداد المعايير الدولية.

وتضم هذه المجموعة كلاً من المملكة العربية السعودية، والأرجنتين، والبرازيل، والصين، والهند، واندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، والمكسيك، وروسيا، وجنوب أفريقيا، وتركيا.

وتستضيف الدول المشاركة في المجموعة اجتماعاتها بشكل نصف سنوي.



وكان موضوع النقاش الرئيس هو التشاور حول جدول أوليات أعمال المجلس الدولي للسنوات الخمس المقبلة، حيث تم عرض أعمال المجلس الدولي المتعلقة بالمعايير، تحت الإعداد، والدراسات والأبحاث القائمة.. وأبدى المشاركون ملاحظاتهم عليها واقتراحاتهم فيما يخص الاقتصادات الناشئة.

ومن ضمن الموضوعات التي طرحت للمناقشة دراسة المجلس الدولي بشأن إصدار متطلبات للمحاسبة عن تجميع الأعمال الخاضعة لسيطرة واحدة، حيث لا يخضع هذا النوع من تجميع الأعمال لمتطلبات المعايير الحالية.

وعرضت الهيئة الرأي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة فيما يخص هذا الموضوع، الذي تبين أنه يتفق مع مقترحات الدراسة الدولية، وكان من ضمن موضوعات النقاش أيضاً مشروع التفسير الدولي الخاص بإشكاليات عدم التأكد المحيطة باحتساب الضرائب المستحقة.

وأخيراً ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات المقدمة من المشاركين فيما يخص بتطبيق المعايير الدولية في الاقتصادات الناشئة، منها المحاسبة عن المنح الحكومية وبخاصة فيما يتعلق

بكيفية تقييم تلك المنح، والتأمين التعاوني، والإجارة، والنظر في إصدار مجموعة من المعايير الدولية تخص المنشآت غير الهادفة للربح. وبعد نهاية الاجتماع نظمت الهيئة للمشاركين زيارة تعريفية إلى كل من مركز الملك عبدالعزيز التاريخي وقصر المصمك تعرف فيه المشاركون إلى تاريخ المملكة والجزيرة العربية. وقد قدم المشاركون في الاجتماع شكرهم لاستضافة الهيئة هذا الاجتماع التي سخرت كل الجهود اللازمة لنجاحه. ومما تجدر الإشارة إليه أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تشارك بفاعلية في عدد من اللجان والتجمعات الدولية ذات العلاقة بالمحاسبة ومنها الاجتماع السنوي لمعدي المعايير في العالم، والاجتماع السنوي لمعدي المعايير في منطقة آسيا وأوقيانوسيا، والمجموعة الاستشارية الدولية للأدوات والمعاملات المالية الإسلامية.

وتسعى الهيئة من خلال تلك المشاركات إلى ضمان تحقيق معايير التقرير المالي لأهدافها في ظل بيئة المملكة العربية السعودية ■



الهيئة تعقد محاضرة:

«دور الخزانة في مساعدة الشركات على اقتناص فرص النمو الاقتصادي»

رئيس أول وكبير متعاملي مبيعات الخزانة ببنك الرياض، وقد تطرق فيها إلى أهمية الدور الذي تؤديه الخزانة في مساعدة الشركات على اقتناص فرص النمو الاقتصادي، وتوفير حلول بديلة لحمايتها من مخاطر تقلبات الأسعار.

كما سلط الضوء فيها على القضايا الرئيسية التي تواجه مديري الخزانة وخبراء القطاع المالي العاملين في الشركات. وقد حظيت المحاضرة ولله الحمد بحضور جيد من المختصين الذين تفاعلوا مع أطروحات المحاضر.

وفي ختام المحاضرة قدم الدكتور العقيل درعاً تذكاريًا للمتحدث وشكره باسم الحضور لما قدمته المحاضرة من أفكار ورؤى بناءة ■

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمدينة الرياض محاضرة «دور إدارة الخزانة في توفير الحلول المالية للشركات».

افتتح المحاضرة مساعد الأمين العام للهيئة الدكتور محمد العقيل بكلمة رحب فيها بالحضور وشكرهم على المشاركة مبيناً لهم أن عقد الهيئة هذه المحاضرة يأتي ضمن الجهود التي تقوم بها الهيئة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها، وإيماناً بدورها في رفع المستوى الثقافي والتوعوي وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

بعد ذلك قدم المحاضرة الأستاذ محمد حسن أبو ياسين نائب

الهيئة تترجم كتاب المحاسبة المتقدمة

أتمت الهيئة ترجمة وتعريب كتاب «المحاسبة المتقدمة» والذي قام بتأليفه كل من فلويد بيمز، وجوزيف أنتوني، وبروس بتجهاوس، وكينيث سميث. وذلك بعد حصولها على موافقة الناشر مجموعة «بيرسون إديوكيشن»، ويعتبر هذا الكتاب من المراجع الهامة التي تناولت مواضيع مالية متقدمة تتعلق بتجميع المنشآت واعداد القوائم المالية الموحدة، والمحاسبة عن المشتقات المالية والعملات الأجنبية، والقوائم المالية بالعملة الأجنبية، وشركات الأشخاص، والمحاسبة عن الوحدات الحكومية و الإدارات المحلية والتركات والاقواف.

وتأتي ترجمة الهيئة لهذا الكتاب في اطار الجهود التي تقوم بها لنقل أفضل المقررات التعليمية على المستوى الدولي لتطوير المناهج العلمية ومخرجات التعليم لأقسام المحاسبة في السعودية بشكل خاص وفي العالم العربي بشكل عام وتمكين طلاب اقسام المحاسبة في الجامعات من الالمام بالمعارف الحديثة في مجال المحاسبة لتتوافق مع التطور الذي يحدث في المملكة. الجدير بالذكر أن الهيئة تقوم بالبحث عن احدث الكتب في مجال المحاسبة والمراجعة بناء على شهرة الكتب، والاستعانة في اختيارها بمشورة من ذوي الخبرة العلمية والعملية ■



الهيئة توقع مذكرة تفاهم مع هيئة السوق المالية

المحاسبين القانونيين، وفحص أوراق عمل المحاسب القانوني الذي يقوم بمراجعة حسابات الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.

كما تشمل المذكرة الموقعة التعاون على إصدار أدلة إرشادية ذات صلة بعمل الطرفين والتي منها على سبيل المثال إصدار دليل إرشادي لتقارير الفحص النافي للجهالة، وتبادل الخبرات بين الطرفين ومشاركة منسوبيهما في الفعاليات ذات العلاقة، والتنسيق والتعاون في وضع المعايير والشروط الواجب توافرها في المحاسبين القانونيين الذين يتولون تدقيق دفاتر وسجلات الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.

ووقع المذكرة من جانب الهيئة سعادة الدكتور احمد بن عبدالله المغامس أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فيما مثل هيئة السوق المالية

عضو مجلس إدارة الهيئة معالي الدكتور عبدالرحمن بن محمد البراك خلال حفل أقيم بقاعة الخزامى بمدينة الرياض حضره أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وعدد من الاعضاء الاساسيين.

وبهذه المناسبة اعرب الدكتور أحمد المغامس عن أمله في أن تتكامل الجهود التي تبذلها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عبر التعاون مع هيئة السوق المالية بالنجاح الذي قال إنه يتمثل في تطوير عدد من المبادرات المهمة لما فيه مصلحة القطاع الاقتصادي بالمملكة والعاملين فيه للارتقاء به إلى مصاف القوى المالية العريقة مؤكدا ضرورة اقامة علاقات مهنية متينة مع هيئة السوق المالية للاستفادة مما لدى الطرف الاخر من الخبرات المختلفة ■



وقعت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مذكرة تفاهم مع هيئة السوق المالية الأربعاء ١٥/٠١/١٤٢٧هـ الموافق ٢٨/١٠/٢٠١٥م حيث تهدف هذه الاتفاقية لوضع إطار عمل للتعاون بين الطرفين لتحديد واعتماد سبل تنسيق المهام والخدمات وكيفيةها بينهما دون اخلال باختصاصات كلا منهما .

وتؤسس هذه المذكرة تعاوناً وثيقاً في مجالات مهنية عدة منها تبادل المعلومات والإبلاغ بين الجهتين عن المخالفات أو الملاحظات المتعلقة بالمحاسبين القانونيين الذين يتولون مراجعة القوائم المالية للجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية، وتفسير معايير المحاسبة أو المراجعة والتوضيح عن الأمور التي تمثل لبساً أو غموضاً أو نقصاً في المعايير، والإبلاغ عن العقوبات الصادرة بحق

مجلس الشركات الفاهمة PCC يهوت لإزالة تاريخ السرمان من بدائل مبادئ الهماسبة المتعارف عليها GAAP



بقلم كين نيسياك



خلال اجتماعه المنعقد في الرابع من ديسمبر ٢٠١٥ صوت مجلس الشركات الخاصة (PCC) لإزالة تواريخ السريان من تحديثات المعايير المحاسبية الأربعة التي قام المجلس بوضعها لتوفير بدائل لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP بالنسبة إلى الشركات الخاصة.

وسوف يجتمع مجلس معايير المحاسبة المالية قريباً للنظر في تأييد قرار مجلس الشركات الخاصة PCC. وإذا تم ذلك التأييد، فسيصدر معيار بإزالة تواريخ السريان.

ويسمح إزالة تواريخ السريان للشركات الخاصة بالتخلي عن إجراء تقييم الأفضلية في المرة الأولى التي تختار فيها البدائل المحاسبية الواردة في تلك التحديثات.

جميع المعايير الأربعة التي تتضمن بدائل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP بالنسبة إلى الشركات الخاصة صدرت في عام ٢٠١٤:

- تحديث معايير المحاسبة (ASU) رقم ٢٠١٤-٠٢.. الأصول غير الملموسة- الشهرة وأخرى Intangibles-Goodwill and Other Topic 350، وهو يسمح للشركة الخاصة أن تقوم في وقت لاحق بإطفاء الشهرة على أساس القسط الثابت على مدى عشر سنوات، أو أقل إذا كان هناك عمر إنتاجي آخر هو أكثر ملاءمة، وهو يسمح أيضاً للشركة الخاصة بتطبيق نموذج هيوط مبسط على الشهرة.
- تحديث معايير المحاسبة (ASU) رقم ٢٠١٤-٠٣.. المشتقات والتحوط (De-rivatives and Hedging (Topic 815، وهو يعطي الشركات الخاصة الأخرى غير المؤسسات المالية خيار استخدام أسلوب مبسط في محاسبة التحوط للاستخدام في محاسبة مقايضات أسعار الفائدة التي يتم الدخول فيها لتحويل مدفوعات بسعر فائدة متغير إلى مدفوعات بسعر فائدة ثابت.

- تحديث معايير المحاسبة (ASU) رقم ٢٠١٤-٠٧.. التوحيد Consolidation (Topic 810)، وهو يسمح للشركات الخاصة - عند وجود ظروف معينة باختيار عدم تطبيق إرشادات (VIE) guidance variable-interest entity على المؤجر الذي تحت السيطرة المشتركة.

- تحديث معايير المحاسبة (ASU) رقم ٢٠١٤ - ١٨.. تجميع المنشآت (-Busi-ness Combinations (Topic 805، وهو يسمح للشركة الخاصة باختيار بديل محاسبي للاعتراف ببعض الأصول غير الملموسة المكتسبة في تجميع المنشآت. إن شرط مجلس معايير المحاسبة المالية FASB للأفضلية في الموضوع رقم ٢٥٠، التغييرات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء Accounting، Topic 250، Changes and Error Corrections، يسمح باستخدام مبدأ محاسبي بديل مسموح به على أساس أنه هو الأفضل.

لكن المنادين بخيار أول مرة غير مشروط بالنسبة إلى بدائل مجلس الشركات الخاصة PCC قد ذكروا أن الشركات الخاصة تتعرض في بعض الأحيان لتغييرات في الظروف قد تدفعها إلى تبني أحد بدائل مجلس الشركات الخاصة PCC إذا كانت تلك التغييرات قد حدثت قبل تاريخ السريان.

إرشادات (VIE guidance)

صوت مجلس الشركات الخاصة (PCC) أيضاً لإضافة مشروع لجدول أعماله بشأن تطبيق إرشادات VIE على الشركات التي تحت السيطرة المشتركة التي لم يتم بالفعل تناولها ضمن تحديث معايير المحاسبة (ASU) رقم ٢٠١٤-٠٧.

وقد وجه مجلس الشركات الخاصة (PCC) موظفي مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بالعمل مع أصحاب المصلحة في الشركات الخاصة لتطوير أمثلة للمساعدة في توضيح تطبيق إرشادات VIE في مثل هذه الحالات.

* نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأميركية الصادرة في ديسمبر ٢٠١٥

أفضل الممارسات لتحسين عملية مطابقة الحسابات

تساعد النتائج على تحسين أداء المنشأة بدعاً من تحديد أولويات الميزانية العمومية حتى إجراءات التشغيل القياسية

بقلم: المحاسب القانوني
ماركيوريسك

أولويات الميزانية العمومية

إن أحد أفضل الممارسات الرئيسية ضمن عملية مطابقة الحسابات - يعرف أيضاً باسم «الاسلوب المبني على المخاطر»- هو تحديد الحسابات التي تحتوي بطبيعتها على أكبر مخاطرة بالنسبة إلى حدوث خطأ، فعندما يستعد فريق كرة القدم لمباراة كبيرة، هل يقضي المدرب وقتاً أطول في إعداد صانع ألعاب الفريق أي: لاعب الوسط المتأخر أو مع من يقوم بقذف الكرة إلى داخل الملعب؟ لاعب الوسط المتأخر هو الأكثر أهمية لنجاح الفريق، لذلك من الواضح أنه يحصل على المزيد من الاهتمام، وبالمثل، فإنه ينبغي على الفرق المحاسبية، خلال عملية قفل الحسابات، إضفاء وقت أطول في مطابقة الحسابات المهمة المنطوية على مخاطر عالية.

تعد عملية مطابقة الحسابات مهمة أساسية بالنسبة إلى كثير من المحاسبين القانونيين CPAs والمحاسبين الإداريين الدوليين المجازين CGMAs العاملين في قطاع الأعمال والصناعة.

ربما تكون عملية مطابقة الحسابات قد أصبحت بالفعل مهمة مألوقة، إلا أنه دائماً ما يبقى هناك جانب يتطلب التحسين.. لقد قمت بقيادة عدد من المنشآت من خلال مشاريع لتحسين عملية مطابقة الحسابات. وفيما يلي ملخص لأفضل الممارسات الرئيسية التي تعلمتها، وقد وضعتها في إطار مصطلحات ترتبط بالألعاب الرياضية لتسهيل إمكانية تذكرها.

الأسلوب الشائع في هذه الحالة هو أسلوب ترتيب المخاطر «risk-ranking» لحسابات الميزانية العمومية مع تحديد درجة المخاطر، عالية، متوسطة، أو منخفضة.

ومن المطلوب إجراء تحليل شامل ومتوازن للعوامل الكمية والنوعية كليهما لكل حساب على حدة، وذلك لوضع كل حساب في درجة مخاطر عالية، مخاطر متوسطة، أو مخاطر منخفضة، إن تصنيف مخاطر الحساب هو الذي، في نهاية المطاف، يحدد المعدل الذي يتم به مطابقة الحساب (على سبيل المثال، شهريا، ربع سنوي)، إلى جانب التاريخ المحدد للمطابقة.

تعريف العملية القياسية

ملاعب الغولف هي مثال جيد للعملية القياسية المنضبطة، فكل لاعب غولف يتبع نفس العملية، يستهل ضرب الكرة على الحفرة الأولى ويستكمل الجولة عند الحفرة الثامنة عشرة، فإذا لم يتم ترقيم الحفر فسوف تترتب على ذلك الفوضى ويمكن لأي لاعب من لاعبي الغولف أن يختار اللعب في أي حفرة يرغب فيها في أي وقت من الأوقات. الشيء نفسه ينطبق على عملية مطابقة الحسابات الخاصة بالشركة، فينبغي أن يتم تحديد عملية قياسية واحدة لأفضل الممارسة، ويجب وأن تكون هي العملية الوحيدة المتبعة لجميع الأطراف المشاركة، على سبيل المثال، ينبغي على المنشآت توحيد سياسات، إجراءات، ونماذج مطابقة الحسابات عبر الشركة بأكملها.

لا تحاول أن تصل إلى حد الكمال

في لعبة البولينج، لا يرجح تحقق كل رمية ضربة صائبة، وبالمثل، لا يرجح أن تحقق كل مطابقة الدقة الكاملة، هناك أسلوب سريع «quick win» شائع لتحسين الأداء يكمن في تحديد عتبات الأهمية النسبية وحدود التحمل to set tolerances and materiality thresholds في جميع أنحاء المنشأة، فبدلاً من إضاعة الوقت في محاولة مطابقة بين القيم المنخفضة، ينبغي لأعضاء فريق العمل على الحسابات أو الأنشطة الأخرى، العتبات الشائعة التي تحددها المنشآت تشمل الفروق التي لم تتم مطابقتها والتعديلات المطلوبة.

استخدام مقاييس لدفع عملية التحسين إلى الأمام

كما يعلم أي شخص مولع بالرياضة، فإن التحليلات تشكل جزءاً كبيراً من الألعاب الحديثة، وكثير من المدربين يستخدمون إحصاءات متقدمة لتطوير خططهم في الألعاب، وينبغي على القيادة المالية أيضاً أن تستخدم المقاييس لكل من قياس الأداء وتحسين عملية المطابقة في الفترات المستقبلية، والمقاييس الشائعة التي ينبغي مراجعتها على أساس منتظم تشمل التسويات المتأخرة، بنود التسوية المادية، والاكتمال حسب الشخص، أو قسم. وبناء على هذه المقاييس، يمكن لقيادة المنشأة إجراء تعديلات على عملية إذا لزم الأمر (على سبيل المثال، إعادة توزيع المطابقات بين أعضاء الفريق، وتغيير تواريخ المحددة، وما إلى ذلك).

مراقبة العملية

سيكون فريق الكرة تائهاً إذا لم يقم قائده بجعل كل فرد من أفرادهِ مدركاً لطبيعة المباراة والعمل المطلوب منه القيام به، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن عملية مطابقة الحسابات إذا لم تتوافر لها القيادة والمراقبة، خلافاً للاعتقاد الشائع، فإن الشخص الذي يقود فريق عملية المطابقة لا يلزم أن يكون من الإدارة، فالدور الذي يقوم به هو في كثير من الأحيان وسيلة جيدة لتطوير أشخاص واعددين وطموحين بالمنشأة، والواجبات الرئيسية للشخص الذي يقود ويراقب الفريق تشمل تتبع حالات الانتهاء من جميع المطابقات، والتأكد من أنها انتهت في الوقت المحدد ومتابعة المطابقات الناقصة أو المتأخرة.

استخدام البرمجيات لدفع عملية مطابقة الحسابات إلى الأمام

إن خدمات التقنية - مثل إعادة الفورية ونظم تتبع الكرة واللاعب - أصبح لها تأثير كبيراً على الرياضة في العصر الحديث، كذلك نجد أن التكنولوجيا لها أيضاً تأثير مهم في فضاء عملية مطابقة الحسابات. بعض شركات مثل شركة بلاك لاين BLACKLINE، شركة ترينتك TRINTECH، وشركة هايبريون Hyperion هي من بين الشركات التي قامت بتطوير برامج للتمكين من تنفيذ «أفضل الممارسات» بالنسبة إلى عملية مطابقة الحسابات، الكلمة المفتاح في هذه الجملة هي كلمة «تمكين»، حيث أي تطبيق للتكنولوجيا ينبغي أن يتم تحريكه بواسطة تغييرات في تصميم العملية ذات العلاقة. والخصائص الرئيسية التي ينبغي البحث عنها في الأداة المطلوبة تشمل لوحات أجهزة القياس الفورية -real time dashboards، خصائص إقرار النظم system certification، واجهات توزيع حمل العمل الآلية automated balance interfaces، والإشعارات الآلية للمستخدمين automated notifications to users. إن استخدام مزيج من هذه الممارسات يمكن أن يساعد الفريق على إكمال عملية مطابقة الحسابات بنجاح.

* تم نقله بتحفظ من مجلة المحاسبة الأميركية الصادرة في نوفمبر ٢٠١٥



أفكار لتحقيق خطة إستراتيجية ناجحة للمؤسسات غير الهادفة للربح

بقلم كين تيسياك

وعند تطوير المؤسسة لخطة إستراتيجية تستخدمها لتوجيه مسارها، فإنه من المهم أن يشارك في ذلك المدير المالي أو شخص آخر من الإدارة المالية، لقد جاء ذلك على لسان السيد بوب ميمز Bob Mims, CPA, CGMA، وهو مراقب مالي ومدير الاستثمارات في مؤسسة Ducks Unlimited، وهي منظمة ذات عضوية a membership organization لديها أكثر من ٤٥٠ موظفا شغلهم حماية المستنقعات.

شارك السيد بوب ميمز مع مؤسسة Ducks Unlimited في عملية تخطيط إستراتيجي عام ٢٠١١. وخلال جلسة في مؤتمر للمعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين عن المؤسسات غير الهادفة للربح عقد في شهر يونيو الماضي، تحدث عن تلك العملية التي كانت

التخطيط الإستراتيجي يمكن أن يكون صعباً في المؤسسات غير الهادفة للربح.

بالنسبة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح نجد في كثير من الأحيان أن هنالك تضامراً في الجهود بين الجهات المانحة، والموظفين، وحتى المديرين التنفيذيين لترسيخ كل الموارد الممكنة وكل ما توافر من طاقة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ومع ذلك، فإنه من دون وجود خطة إستراتيجية معدة جيداً، يمكن للموارد أن تهدر، ويجوز ألا تستطيع المؤسسة أبداً تطوير جوانب التركيز والآليات اللازمة لتحقيق أهدافها، والأسوأ من ذلك هو، أن المؤسسة التي تفتقر إلى خطة إستراتيجية قد لا تستطيع حتى معرفة أهدافها بالضبط.

ناجحة بالكامل واستغرقت ما يقارب أربعة أشهر من التخطيط. وقال السيد بوب ميمز إنك إذا سألت عشرة أشخاص عن تعريف خطة إستراتيجية، فمن المرجح أن تحصل على خمس عشرة إجابة. والسيد بوب ميمز يجب أن يفكر في الخطة الإستراتيجية كاتحاد وثيق العرى تم تنفيذه بنجاح بين إنجاز البرنامج المطلوب والأهداف المالية أو الميزانيات على المدى البعيد.

إن الخطوات الأولى في عملية التخطيط الإستراتيجي يمكن أن تشمل:

اختيار فريق لعملية التخطيط الإستراتيجي

من المهم جدا أن يكون الفريق ممثلاً للمؤسسة بكاملها. لأن المجموعات غير الممتلئة قد تشعر بأنها مستبعدة وبالتالي تتراخي في تبني هذه الخطة، كما أن تمثيل الإدارة المالية يعد أمراً مهماً وحاسماً؛ لأن رئيس هذه الإدارة لديه رؤية واسعة للمنشأة وفهم دقيق للموارد اللازمة والمتاحة لإنجاز أهداف الخطة.

اختيار رئيس الفريق

يجب أن يكون رئيس الفريق هو شخص بالمؤسسة له القدرة على استقطاب أعضاء الفريق والملائمة بينهم، وإذا أصبح أحد ممثلي البرامج رئيساً للفريق في مؤسسة غير هادفة للربح، فقد يكون من المهم تذكيره بالقيود المالية، الرئيس التنفيذي هو أكثر شخص يكون وضعه على المحك فيما يتعلق بالخطة الإستراتيجية، ولكن قد لا يكون هو أفضل من يرأس فريق التخطيط إلا إذا كان هو الشخص الذي يشعر معه الموظفون بالارتياح عند تبادل وجهات النظر بصدق، عند هذه النقطة، يجب وضع اللمسات الأخيرة للجدول الزمني الخاص باستكمال الخطة.

تحقيق توافق الآراء بين أعضاء الفريق

هذا الجانب يمكن أن يكون واحداً من الأجزاء الأكثر صعوبة في هذه العملية، فالأفكار الصادرة من أي شخص يجب أن تؤخذ في الحسبان، وأن تدرس بتأن؛ لأن تجاهلها قد يؤدي إلى فشل الخطة، فقد يبدأ الشخص الذي يتم تجاهل أفكاره في الشكوى إلى زملاء العمل وفي انتقاد الخطة، يجب أن ندرك أن الهدف، في نهاية المطاف، هو تطوير الأهداف الأساسية للخطة.

إن الأهداف هي مفتاح الخطة بأكملها، وينصح السيد بوب ميمز بإبقائها بسيطة، وهو يرى تضمين ثلاثة أهداف لا أكثر، مع التأكد من تغطية كل جزء من أجزاء المؤسسة.

إن أهداف مؤسسة Ducks Unlimited الثلاثة لعام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ شملت برنامج المؤسسة، جمع الأموال، والمهام الإدارية، وقد كانت:

- الحفاظ على المناظر الطبيعية على نحو يضمن البقاء واستقرار الطيور المائية بأمريكا الشمالية باتباع أسلوب علمي ومن خلال السياسات العامة، والمشاركات السلمية. (برنامج المؤسسة).
- حماية تقاليد صيد الطيور المائية وتوسيع نطاق الدعم لنموذج أمريكا الشمالية الخاص بحماية الحياة الفطرية. (جمع الأموال).
- تعزيز استثمارية مؤسسة Ducks Unlimited على المدى البعيد لتنفيذ مهامها من خلال سياسة مالية متحفظة، قرارات تشغيل سليمة، والتزام جمع الأموال. (المهام الإدارية).

بعد الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية، يقول السيد بوب ميمز، يمكن للمؤسسة التحرك نحو خطة تجارية من أجل تحقيقها. فالهدف، في نهاية المطاف، هو تطوير المقاييس التي ستحدد النجاح في السعي في تلك الأهداف. وقد تكون المقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة جزءاً من هذه العملية.

كما قال كذلك، إن المقاييس ينبغي أن تتفق مع الخصائص المكررة كثيراً (محددة، قابلة للقياس، يمكن تحقيقها، موجهة نحو النتائج، ومحدودة الوقت).

وضعت مؤسسة Ducks Unlimited مقاييسها لتحقيق الحماية أو المحافظة على ٤٨٠,٠٠٠ فدان على الأقل من الأراضي الرطبة (المستنقعات) على مدى خمس سنوات، والوصول بأعضائها إلى ٧٠٠,٠٠٠ عضواً، وتحقيق فائض تشغيلي سنوي قدره مليوني دولار.

وبرغم ذلك يكون التخطيط، في بعض الأحيان، هو الجزء السهل، فأى شخص يمكن أن يخلق أهدافاً طموحة، فالتحدي يتمثل في التنفيذ الفعال للخطة، والتنفيذ يتطلب تجهيز الميزانيات التي سوف تؤدي إلى تحقيق الأهداف المالية وتحديد الكيفية التي يتحمل من خلالها الأشخاص المسؤولية عن الأهداف التشغيلية.

وتقول ماري يفاكيس إنجل، وهي مدربة في مجال إدارة الأعمال، ساعدت مؤسسة Ducks Unlimited على إعداد وتنفيذ خطتها، إن التنفيذ غالباً ما يكون هو الجانب الذي تفشل فيه الخطط، وأضافت أنه من المهم للموظفين فهم واستيعاب واجباتهم المتعلقة بالخطة والتفاعل معها، ومن المهم أيضاً أن يتم تحفيزهم لتحقيق الأهداف.

وتساءلت ماري يفاكيس إنجل «لماذا يفشل الأشخاص في التنفيذ؟» وأجابت «لأنهم لا يفهمون على وجه التحديد ما ينبغي عليهم القيام به، ومتى يجب عليهم أن يجعلوا الخطة لإستراتيجية واقعا ملموساً، ولماذا يخفق الأشخاص في معرفة ذلك؟ لأنه لا أحد يأخذ وقتاً في الانخراط عقلياً ووجدانياً لفهم ما ينبغي عليهم القيام به.»

وقالت ماري يفاكيس إنجل يجب على قيادات العمل بالمؤسسة إبلاغ الموظفين بالتغييرات التي تجلبها لهم الخطة؛ والتأكد من أنهم يفهمون التغييرات التي يحتاجون إلى إجرائها؛ وإعطاء الموظفين فرصة لبيان الكيفية التي سيقومون من خلالها بتحقيق الأهداف الجديدة والحصول على الموافقة على الطرائق التي يتبعونها.

عادة، نجد أن واجبات الوظيفة والزيادات في الأجور بسبب الجدارة تكون مرتبطة بإنجاز الخطة الإستراتيجية، ففي المؤسسات غير الهادفة للربح، يجب أن تتطوي الخطة الإستراتيجية على أن يتم بنجاح دمج الأشخاص المتطوعين والموظفين، وتشجيع التعاون بين الإدارات.

في هذا العام وهو العام الرابع للخطة الخمسية لمؤسسة Ducks Unlimited، من عام ٢٠١٢-١٦، نجد أنه قد تحققت جميع الأهداف والمقاييس.

وهو ما يعني أن الوقت قد حان لخطة إستراتيجية أخرى، وإصدار نسخة جديدة للعملية التي كانت ناجحة من قبل.

* نقل بتصريف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في أغسطس ٢٠١٥م

مقترح مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يستهدف الإفصاحات غير المهمة لقيمة المعاداة

FASB

بقلم كين تيسياك

يقترح مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إعداد معيار جديد للمحاسبة، يهدف إلى تحسين فعالية متطلبات الإفصاح بالنسبة إلى قياس القيمة العادلة من خلال تمكين معدي القوائم المالية من حذف المعلومات غير المهمة.

يسعى المجلس لتلقي الملاحظات في حدود ٢٩ فبراير ٢٠١٦ بشأن تحديث Update لمعيار محاسبة مقترح، قياس القيمة العادلة، الموضوع (Topic 820): إطار الإفصاح - تغييرات في متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

التعديلات المقترحة، التي صدرت هي جزء من مشروع إطار الإفصاح الخاص بمجلس معايير المحاسبة المالية FASB، الذي يهدف إلى تحسين فعالية الإفصاحات الواردة في إيضاحات القوائم المالية من خلال ضرورة الإبلاغ الواضح عن المعلومات التي هي أكثر أهمية لمستخدمي القوائم المالية.

وبموجب هذا المقترح:

- يجب على أي منشأة تقديم الإفصاحات المطلوبة إذا كانت مهمة.
- سيتم حذف العبارات مثل: «يجب على المنشأة أن تفصح كحد أدنى»؛ لأنها تجعل من الصعب تبرير إسقاط الإفصاحات غير المهمة.
- سيحال المطلعون على القوائم المالية إلى الموضوع (Topic 235)، إيضاحات القوائم المالية، لمناقشة الممارسة المناسبة لعملية التقدير الشخصي discretion. إن الموضوع (Topic 235) يجري أيضاً تعديله بموجب اقتراح من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التقدير الذاتي للمنشآت من خلال توفير خيار لاستبعاد المعلومات غير المهمة.

وبموجب هذا المقترح سيتم استبعاد الإفصاحات التالية:

- مقدار وأسباب التحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.
- سياسة توقيت التحويلات بين المستويات.
- سياسات وإجراءات التقييم لقياسات القيمة العادلة للمستوى ٣.
- بالنسبة إلى الشركات الخاصة، فإن التغير في الأرباح والخسائر غير المحققة للفترة المدرجة في أرباح (أو التغيرات في صافي الأصول) على قياسات القيمة العادلة المتكررة للمستوى ٣ تم حجزها في نهاية فترة التقرير.

سيتم تعديل متطلبات الإفصاح التالية:

- لن يكون مطلوباً بعد الآن من الشركات الخاصة الإفصاح عن مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية لقياسات القيمة العادلة المتكررة للمستوى ٣. ولكن الشركات الخاصة سيكون مطلوباً منها الإفصاح عن التحويلات من وإلى المستوى ٣ للمشتريات والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة وقضايا موجودات ومطلوبات المستوى ٣.
- بالنسبة إلى الاستثمارات في بعض المنشآت التي تقوم بحساب صافي قيمة الأصول، فإن الإفصاح عن توقيت تصفية موجودات المنشأة المستثمر فيها وتاريخ انقضاء قيود الاسترداد فلن يكون مطلوباً إلا إذا كانت المنشأة المستثمر فيها قد أبلغت التوقيت للمنشأة، أو أعلنت عن التوقيت علانية.

• سيتم توضيح الإفصاح عن الارتباب في القياس لكي يتم الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بعدم اليقين في القياس اعتباراً من تاريخ التقرير بدلاً من المعلومات حول الحساسية تجاه التغيرات في المستقبل.

متطلبات الإفصاح التالية سيتم إضافتها للموضوع (Topic 820) ولكنها لن تكون مطلوبة بالنسبة إلى الشركات الخاصة:

- التغيرات في المكاسب والخسائر غير المحققة للفترة المدرجة في الدخل الشامل الآخر، والأرباح (أو التغيرات في صافي الأصول) على قياسات القيمة العادلة المتكررة للمستوى ١، المستوى ٢، والمستوى ٣ تم حجزها في نهاية فترة التقرير، مصنفة حسب مستوى القيمة العادلة بالتسلسل الهرمي.

• بالنسبة إلى قياسات القيمة العادلة للمستوى ٣، المدى، المتوسط المرجح، والفترة الزمنية المستخدمة في تطوير المدخلات المهمة التي لا يمكن ملاحظتها.

* نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في ديسمبر ٢٠١٥

الرقابة على مصنفي جدارة الائتمان للاتزال في حاجة إلى أن تكون لها أسنان

بقلم كورتيس سي. فيرشور
CMA, CPA

سليمة أو غير أخلاقية. وضعت الهيئة الأوروبية لأوراق والأسواق المالية «The European Securities and Markets Authority» ESMA»، وهي الجهة المسؤولة عن الترخيص والإشراف على وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية في الاتحاد الأوروبي، قواعد تشريعية أصبحت نافذة في عام ٢٠١٣ للحد من الاعتماد المفرط على تصنيفات الجدارة الائتمانية، وتحسين نوعية تصنيفات الديون السيادية sovereign debt لدول الاتحاد الأوروبي، زيادة المساءلة لوكالات تصنيف الجدارة الائتمانية، والحد من تضارب المصالح الذي ينشأ بسبب أن الدفع للوكالة يتم من قبل

منذ فترة طويلة ينصب اللوم على وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية «Credit rating agencies CRAs» في الولايات المتحدة وأوروبا للمساهمة في أو خلق الكوارث المالية مثل أزمة منطقة اليورو، وأزمة الرهن العقاري، ذي التصنيف الائتماني المنخفض. وقد سنت الجهات التنظيمية في أوروبا والولايات المتحدة تشريعات جديدة وأجازت أحكاماً جديدة تهدف إلى توفير درجة أقوى من الرقابة، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت هذه الجهود قد أدت إلى تحسين عملية التصنيف الائتماني، أو إلى تطبيق عقوبات ملائمة على وكالات التصنيف الائتماني لاتخاذها إجراءات غير

الجهة المصدرة للائتمان credit issuer، وتشجيع دخول عدد أكبر من اللاعبين في سوق تصنيف الجدارة الائتمانية.

في وقت مبكر من هذا العام، أصدرت الهيئة الأوروبية للأسواق والأوراق المالية لوائح لتوفير مزيداً من التفاصيل بشأن تنفيذ التشريعات الصادرة في عام ٢٠١٢، ومن خلال البحث في قواعد بيانات الأخبار لم يتم العثور على أي ملاحقة لانتهاكات.

في الولايات المتحدة، اعتمدت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) في عام ٢٠١٤ قواعد ناتجة عن توجيهات واردة في قانون دود فرانك الصادر عام ٢٠١٠ (Dodd-Frank Act of 2010).

القواعد الجديدة تغطي أربعة موضوعات: تقارير الرقابة الداخلية لوكالات تصنيفات الجدارة الائتمانية التي تغطي عملية التصنيف، والشفافية في أداء التصنيفات من قبل هذه الوكالات، الخطوات الواجب اتباعها عند اعتماد أو فحص، إجراءات ومنهجيات التصنيف، واشترط الاحتفاظ بطرف ثالث لغرض إجراء العناية الواجبة المتعلقة بالأوراق المالية المضمونة بأصول asset-backed securities وذلك لتوفير شهادة تحتوي على معلومات محددة لوكالة تصنيف الجدارة الائتمانية التي تصدر تصنيف الأوراق المالية المضمونة بأصول، تغطي هذه القواعد أكثر من ٧٠٠ صفحة.

التقرير السنوي الصادر من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عن فحصها لمدى الالتزام لدى وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية عام ٢٠١٤، يتضمن خمسا وعشرين نتيجة تم اعتبارها نتائج مهمة. هنالك ثلاثة مكاتب هي: - Standard & Poor's (S&P)، Moody's, and Fitch - أصدرت أكثر من ٩٥٪ من مجموع التصنيفات، كما ورد بالتقرير، غطى التقرير السنوي تقييم التزام السياسات والإجراءات، ترتيبات تضارب المصالح، تنفيذ سياسات سلوك وأداب المهنة، الضوابط الرقابية والإشرافية الداخلية in-ternal supervisory controls، الحوكمة، قسم الالتزام، شئون ما بعد انتهاء الخدمة، والشكاوى، وهو لم يأخذ في الحسبان القواعد الجديدة التي جرى اعتمادها.

بعض النتائج تعد خطيرة وتتطلب اهتماماً عاجلاً من وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية، وفقاً لرواية غرفة أخبار ProPubli-ca.com، أشار التقرير إلى أن «المكاتب استمرت في تقديم تنازلات تقلل من درجة الموضوعية بالنسبة إلى عملية التصنيف التي تقوم بها».

وقد شمل ذلك حالات أخفقت فيها وكالات التصنيف الائتماني في التزام سياساتها وإجراءاتها المكتوبة بشأن المنهجيات أو المعايير الخاصة بها، نشر التصنيفات الصحيحة في وقتها، وتطوير أو فحص منهجيات، معايير، أو نماذج معينة.

وكانت هناك أيضاً إخفاقات في السلوك وأداب المهنة وتضارب في المصالح، جميع وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى كانت لديها «نقاط ضعف فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإيرادات والحصة في السوق من قبل بعض الموظفين الذين يشاركون في التصنيفات وأنشطة تطوير المعايير» واحدة من تلك الشركات «تفتقر أيضاً إلى وجود سياسات وإجراءات كافية فيما يتعلق بالممارسات المناهضة للمنافسة (الممنوعة)» والإخفاقات الأخلاقية الأخرى شملت أوجه الضعف في السياسات والإجراءات والضوابط التي تحكم ملكية الأوراق المالية للموظفين؛ أوجه الضعف

في السياسات والإجراءات المتعلقة بحالات معينة من تضارب المصالح أو الإفصاح عنها؛ وعدم توافر الفصل الكاف للنشاط التحليلي من النشاط التجاري.

وتشمل النتائج الأخرى عدم توافر ضوابط رقابية إشرافية كافية بشأن تحديد أو فحص التصنيفات، عدم توافر العدد الكافي من موظفي الالتزام، وأوجه الضعف في تحريات الالتزام.

لم يتضمن البيان الصحفي الصادر من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) عن السنة المالية لعام ٢٠١٤ أي إجراءات لمعالجة هذه الانتهاكات التي تقوم بها وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية.

فقد أورد البيان «إن أساليب التحري الجديدة والاستخدام المبتكر للبيانات... ساهما في أن يكون العام قوياً جداً فيما يتعلق بإنفاذ الإجراءات، ما أدى إلى توسع نطاق صناعة الأوراق المالية»، ولكن على ما يبدو أنه كان عاماً ضعيفاً فيما يتعلق بإنفاذ الإجراءات بالنسبة إلى وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية.

في شهر يناير الماضي، وجهت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) اتهاماً لمكتب S & P بالقيام بتصنيفات احتيالية، وهو أول اتهام توجهه ضد أحد وكالات التصنيف الكبرى.

وقد علق أحد المتحدثين الرسميين قائلاً: «إن سياق مكاتب التصنيف نحو قاع السلوك الأخلاقي لن يكون محتملاً بالنسبة إلى هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) والهيئات التنظيمية الأخرى، ومع ذلك، فإن العقوبات المطبقة على مكتب S&P لا تبدو صارمة بما يكفي لردع المخالفات في المستقبل، فاختصار العقوبة في اللوم وأوامر بالتوقف والكف عن هذا السلوك مع غرامة مالية هي فقط ٧٧ مليون دولار وتعليق تصنيف سندات معينة لمدة سنة واحدة ليس من المرجح أن يؤدي إلى تغيير الثقافة السائدة في المؤسسة».

وفي شهر فبراير الماضي، أعلن مكتب S & P عن تسوية جنائية مقدارها ١,٥ مليار دولار مع وزارة العدل الأمريكية، ١٩ ولاية، ومقاطعة كولومبيا لتسوية اتهامات مدنية تتمثل في أنه أصدر عمداً تصنيفات عالية لسندات تتضمن رهوناً عقارية سكنية ذات جودة منخفضة، وقد جرى ذلك في معركة قانونية امتدت لعامين، استخرجت الحكومة خلالها ٢٩٠ مليون وثيقة، أكبر مما حدث في أي قضية أخرى في تاريخ وزارة العدل، وقد أوردت وزارة العدل «إن مكتب S & P صور كذبا أن تصنيفاته كانت موضوعية ومستقلة، ولم تتأثر بعلاقته مع البنوك الاستثمارية، بينما نجد في واقع الأمر أن رغبة مكتب S & P في زيادة الإيرادات وحصة السوق قد قادته إلى تفضيل مصالح هذه البنوك على مصالح المستثمرين».

وكما هو الحال في القضية المدنية لهيئة تداول الأوراق المالية (SEC)، فإن مكتب S & P لم يعترف بخرقه أي قانون.

فبدلاً من الحد من الاعتماد على التصنيفات الائتمانية وتشجيع كل وكالة من وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية بوضع منهجية التصنيف الخاصة بها، ينبغي على هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) المساعدة في إنشاء هيئة مهنية مستقلة يكون من شأنها وضع معايير للتصنيف والسلوك المهني وإنفاذها. وكما قال رئيس إنفاذ الإجراءات بهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) «المستثمرون يعتمدون على وكالات التصنيف الائتماني لمعرفة البيانات الحقيقية عند تقييم الأوراق المالية المعقدة».

* نقل بتصرف من مجلة معهد المحاسبين الإداريين الصادرة في مارس ٢٠١٥

رحمة الرهاسية الواقع والتطلعات في فلسطين

لم يعد دور المحاسب يقتصر على مجرد أعداد الكشوفات المالية بل يتعداها إلى وظيفة توزيع، وتطوير، وتحليل المعلومات المالية والاقتصادية، وأن ذلك كله يتطلب براعة وعناية فائقتين مع توفر مواصفات ومهارات جديدة في المحاسبين لتلبية حاجات سوق العمل للمحافظة على بقاء الخدمات المقدمة من قبل المحاسبة ذات قيمة لربائنها، وكونها تسعى إلى توفير معلومات ذات جودة.

إعداد الباحث:

أيمن هشام عزريل
ماجستير محاسبة مديرية التربية
والتعليم - سلفيت / فلسطين

تحقيق نجاح برامج التعليم المحاسبي بفاعلية لتلبية احتياجات سوق العمل.

تتطلب عملية التطوير المطلوب أجزاؤها في التعليم المحاسبي ليكون قادراً على مواجهة تحديات القرن الحالي ضرورة:

1. تحديد الأهداف المطلوبة لإحداث التطوير.
 2. تحديد الآلية المستخدمة في إحداث التطوير ومجالاته.
- أولاً:- الأهداف المطلوبة لإحداث التطوير:

إن عملية التطوير يجب أن تسبقها صياغة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذا التطوير حتى يتمكن مصممو المناهج المحاسبية من تلبية الحاجات، وخاصة فيما يتعلق بدور المحاسب في بيئة الأعمال، لذلك فإن على الجامعات أن تعمل أولاً على تطوير مفهوم المحاسب ومهنة المحاسبة وفق المفاهيم الجديدة، من خلال تبني مفهوم أن التعليم المحاسبي يهدف إلى خلق محاسب متمكن قادر على التكيف والتعامل مع المفاهيم المحاسبية وفق ما تقتضيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها(1)، فالنمو المتسارع لمهنة المحاسبة يحتاج إلى إثبات هوية المهنة بقوة وستزداد أهميته بشكل أكبر مستقبلاً مع أهمية خلق المحاسب المؤهل أيضاً.

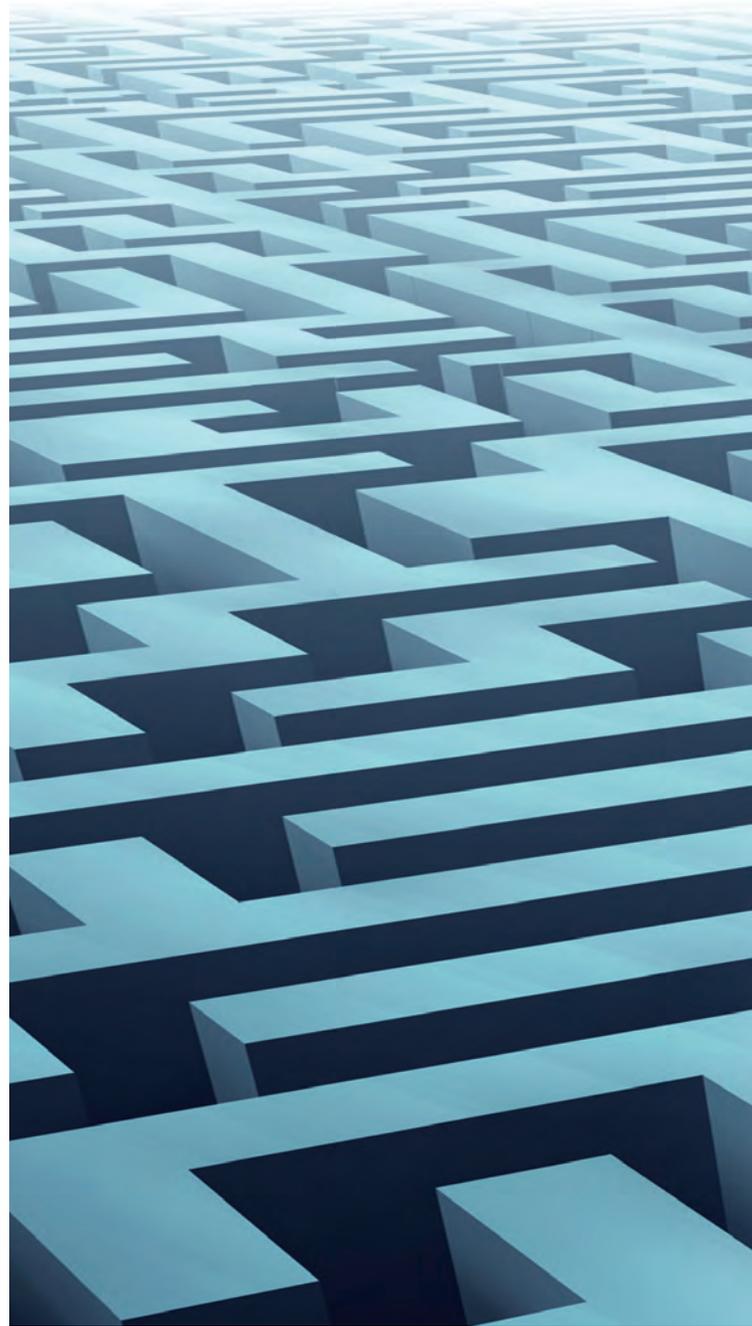
إذ حدد اتحاد المحاسبين الدولي مجموعة من المعايير والأدلة وقدم التوصيات المناسبة لتطوير نظام التعليم والتدريب المستمر، والذي هدفه إعداد محاسب مؤهل قادر على تلبية متطلبات سوق العمل خلال القرن الحادي والعشرين وبنفس الوقت يمكنه من العمل خلال حياته المهنية على أنه مهني كفاء في بيئة معقدة، ولتحقيق هذه الأهداف فإن هناك مجموعة من المعارف، والمهارات، والقيم المهنية، التي يلزم توفيرها في الخريج منها:

1. مجموعة المعارف والمهارات والتي تشمل: معرفة عامة، تكنولوجية، محاسبية (عامة ومتخصصة)، مهارات فكرية، فنية، شخصية، العلاقات الشخصية والاتصالات، تنظيمية وإدارة الأعمال.
2. مجموعة من القيم من خلال تعميق الانتماء للمهنة والتمسك بأداب وقيم سلوكية.

إذ تشكل المهارات جزءاً من القدرات المطلوبة للمحاسبين المهنيين لبيان الكفاءة، وتتضمن هذه القدرات المعرفة، والمهارات، والقيم، والأخلاقيات المهنية، حيث تكون القدرات مؤشراً عن الكفاءة المحتملة التي يمكن تحويلها عبر مختلف البيئات، فالمهارات مهمة لضمان أن برامج التعليم المحاسبية تكمل تطوير تلك المعارف والمهارات ويمكن أن تمنح المهارات ذات العلاقة للمحاسبين المهنيين موقفاً ضمن مجال التنافس في سوق العمل، وعلى أية حال فإنه قد لا تتطور هذه المهارات بالكامل في مرحلة إعداد الخريجين، مما يعني ضرورة دعم تطويرها من خلال التعليم المستمر(2).

فالقاعدة للتعليم المحاسبي هو الإدراك بأن المحاسبة هي لتطوير المعلومات، ووظيفة الإفصاح عنها، فالتعريف بالمفاهيم والمهارات التي على محاسبي المستقبل أن يتعلموها في الجامعات يجب أن تركز على الموضوع المركزي لتعريف المعلومات، القياس والاتصال، كما يجب أن يتم تجميع وتطوير معلومات اتخاذ القرار بشكل منظم لفهم المعلومات المحاسبية، إضافة لذلك فإن محاسبي المستقبل يجب أن يمتلكوا فهماً لاستخدام النظام، وطبيعة تطوير وتطبيق أنظمة المعلومات مما يحتم كمرحلة مبكرة أن يتعلم طلبة المحاسبة تلك المهارات(3).

والمهارات الفكرية في الغالب تمكن المحاسب في حل المشاكل واتخاذ القرار وتطبيق الحكم الجيد في حالات تنظيمية معقدة، وغالباً ما تكون هذه المهارات ناشئة عن التعليم العام الواسع حيث تتضمن المهارات الفكرية القابلة على تحديد المعلومات، والحصول عليها وتنظيمها وفهمها من مصادر مختلفة مع القدرة على التفكير



أن جودة المعلومات ترتبط بجودة مهنة المحاسبة والتي بدورها ترتبط إيجابياً مع جودة التعليم والتدريب المحاسبي، فالعلاقة متبادلة بين كل من مهنة المحاسبة والتعليم والتدريب المحاسبي إذ يؤثر كل منهما على الآخر، والمجال المهني في الوقت الحالي يجعل من مسألة التغيير والنهوض بالتعليم المحاسبي أمراً ضرورياً، ويحتم استجابة فعالة لممارسي المهنة والأكاديميين لتقليل الفجوة بين متطلبات سوق العمل، والحاجات الجديدة لبيئة الأعمال، وبين خريجي الجامعات (المحاسبين).

الدراسة:

إن التغيرات الرئيسية التي حدثت في مهنة المحاسبة، وتوقع حدوث المزيد منها خلال القرن الحالي يتطلب ضرورة إجراء تحديث في برامج التعليم المحاسبي، وإعادة التفكير بشكل جدي بكيفية



التحليلي والمنطقي.

في حين تشمل المهارات الفنية والوظيفية التقدم في تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الرياضية، وتحليل المخاطر والقياس، واعداد التقارير، والمطابقة مع المتطلبات التنظيمية والتشريعية، أما المهارات الشخصية فتتضمن إدارة الذات، والقابلية على التنبؤ بالتغير والتكيف له، والأخذ بالاعتبار تطبيقات الأخلاقيات المهنية في اتخاذ القرار.

هذا وتمكن مهارات العلاقات الشخصية والاتصالات المحاسب من العمل مع الآخرين لاستلام ونشر المعلومات، والمساعدة في اتخاذ القرارات بفاعلية، حيث تتضمن عناصر هذا النوع من المهارات القابلية على العمل مع الآخرين كفريق عمل، وتوجيه استشارات لمواجهة الصراعات وحلها، والتفاوض على الحلول المقبولة في حالات مهنية مع تقديم ومناقشة، وإبلاغ الآراء على نحو فعال من خلال الاتصالات الرسمية وغير الرسمية التحريرية منها، أو الشفوية.

كما أصبحت المهارات التنظيمية وإدارة الأعمال مهمة بشكل كبير للمحاسبين الذين طلب منهم أخذ دور أكثر فاعلية في المنظمات، إذ أصبح المحاسبون يشككون في الوقت الحاضر جزءاً مهماً من فريق صنع القرار، وعليه تطلب ضرورة إلمامه بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع والأفراد والموارد مع القابلية على تنظيم واختيار المهام لتحفيز الأفراد وقيادتهم(٤).

إن التعليم المحاسبي يجب أن لا يركز فقط على حاجات المهارات والمعرفة، بل يمتد أيضاً لتلقيه بالمعايير الأخلاقية، والإصدارات المهنية فالمسعى العام سيكون مركز بشكل أكبر لتطوير اهتمام الطلبة حول الارتقاء بالمجتمع، وتوفير فهم حول الأحداث التاريخية، والثقافات المختلفة، ومعرفة أساسية بالعلوم السلوكية(٥).

إذ لا تستطيع الجامعات إعداد خريجين متعلمين بشكل كامل مما يعني ضرورة التأكيد على إعداد خريجين ذوي استعداد دائم لتعلم المهنة(٦).

ثانياً: الآلية المستخدمة في إحداث التطوير ومجالاته:

تتمثل الآلية الملائمة المستخدمة لإنجاز التطوير ضرورة دراسة العناصر التالية:

١- طبيعة نظام التعليم المستهدف ومدى انسجامه مع نظام التعليم التقليدي السائد حالياً.

٢- الأطراف المعنية بالتطوير المستهدف ودورها في توفير متطلبات هذا التطوير، ومدى توفر الإمكانيات والموارد المطلوب توظيفها لإحداث هذا التطوير.

إذ يقوم نظام التعليم المحاسبي المستهدف على مبدأ التعليم المستمر مدى الحياة، وهو على عكس النظام التعليمي السائد حالياً، فالتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا، البيئة الاجتماعية والسياسية، والمعايير المهنية تخلق الحاجة للمحاسبين المهنيين أن يتبنوا عادات التعلم مدى الحياة، وأن يواصلوا التعليم، إذ لا ينتهي التعليم المحاسبي بتخرج الطالب من الجامعة والتحاقه بسوق العمل بل يبقى ملازماً له وفي جميع مراحل حياته من خلال فرص جديدة توفر له لتنمية مهاراته وخبراته(٧).

كما أن التطوير المستهدف للتعليم المحاسبي هو ثمرة جهد مشترك لعدة أطراف منها (الجامعة، سوق العمل، العائلة، أطراف أخرى) فلكل منها دور معين، فالدولة والجامعة تقع على عاتقهما بالإضافة إلى توفير جزء هام من الموارد المالية والبشرية اللازمة للتطوير، وضع التشريعات والقوانين التي تدعمه، وكذلك الأسس

والمعايير التي تكفل المحافظة على نوعية المخرجات كنظام قبول الطلبة، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية، وتطوير المناهج وغيرها.

أما سوق العمل فإن له مساهمة كبيرة في إنجاح عملية التطوير المستهدفة من خلال تمتين أو أصر علاقته بالبيئة الجامعية، والمشاركة في التأثير على وضع المناهج والخطط الدراسية، والأهم في توفير فرص وإمكانيات التعليم والتدريب المستمر للخريجين بعد التحاقهم به، هذا كما تعتبر العائلة بمثابة المدرسة الأولى التي تزود الطلبة بالكثير من الاتجاهات والاهتمامات والقدرات التي تشكل الأساس في تحديد ميول الطلبة واستعداداتهم التعليمية(٨).

فالمسؤولية مشتركة وتتطلب ضرورة توثيق التعاون بين تلك الأطراف، وربط المجتمع بمراكز البحوث والدراسات الجامعية من خلال قنوات اتصال فعالة.

هذا ومن الضروري أن تتسم عملية التطوير بالشمولية بحيث تغطي كافة جوانبه بدءاً بالمنهاج، ومروراً بطرق التدريس، وانتهاءً بأساليب التقييم والامتحانات.

فمن أجل تصميم المنهاج التعليمي فإن على الجامعات أن تميز بأن الطلبة بحاجة إلى فرص أكبر لتطوير مهاراتهم، وينبغي أن تشمل برامج المحاسبة مقررات تعليمية تهدف إلى إعداد الخريجين لممارسة الأعمال المحاسبية في مجالات واسعة ومتنوعة سواء كانت في الشركات، أو مكاتب التدقيق، أو الوحدات غير الهادفة للربح(٩).

وبنفس الوقت على الجامعات أن تعيد النظر في المواد التي يتضمنها المنهاج التعليمي ليشمل مواداً إضافية منها محاسبية ومنها مواد مساندة، إن ذلك يتطلب أن لا تقتصر مدة الدراسة على أربع سنوات بل تمتد إلى خمس سنوات، كما يجب تطوير الأساليب التقليدية للتدريس في الاتجاه الذي يجعل من الطالب عنصراً فعالاً ونشطاً في العملية التعليمية بدلاً من كونه متلقياً سلبياً للمعلومات، بحيث تتحول من أسلوب حشو ذهن الطالب بالمعلومات، والتلقين والتأكيد على الحفظ، إلى تدريبه على التفكير التحليلي والانتقادي، بما يساهم من تمكنه على تعليم نفسه بنفسه ليكون قادراً للتوائم مع آلية التعليم والتدريب المستمر بعد التخرج، ولكي يتحقق هذا التطوير النوعي في طرق التدريس يجب تعميق الصلة بين الأكاديميين



وجود تشريع قوي وغياب الرقابة المهنية كانتا سبباً في هذا التدني الأمر الذي انعكس بوضوح على مستوى التقارير المالية المقدمة، والتي تؤثر بشكل واضح على الوضع المالي والاقتصادي للسلطة. إلا أن الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الماضية وحتى الآن تعتبر من العوامل الرئيسة التي ساهمت في تأخير تطور مهنة المحاسبة مقارنة بكثير من الدول العربية، وغير العربية. وبالنظر إلى واقع مهنة المحاسبة في فلسطين حالياً نجد أنه يتميز بالضعف والبعد عن المهنية والكفاءة في الكثير من الأحيان، خاصة في ظل حقيقة أن أغلب العمل في المحاسبة يتركز على إعداد القوائم والكشوف المالية التي تقدم لمصلحة الضرائب، الأمر الذي حول هذه المكاتب إلى مخلصي ضرائب أكثر منها محاسبة مهنية مختصة (11).

والمهنيين، إذ ينصب دور المهنة في تحديد المهارات والمعرفة الفنية اللازمة للمحاسب لكي يصبح ممارساً جيداً وفق ما تقتضيه احتياجات سوق العمل وإيصالها للمجتمع الأكاديمي، والذي ستقع على عاتقه مسؤولية تطوير المناهج وطرق التدريس (10).

واقع مهنة المحاسبة في فلسطين:

تعتبر مهنة المحاسبة من المهن الرئيسة التي توجد لها منظمات مهنية توليها بالرعاية والاهتمام وإصدار المعايير التي تسيّر عليها، والإشراف على عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وإصدار النشرات والمجلات المتخصصة التي تساهم في تطوير المهنة والتعريف بدورها في التنمية، والرقابة. إن المتمعن لمهنة المحاسبة والمراجعة القانونية محلياً، يرى بوضوح التدني الكبير والخطير على كافة المستويات علمياً ومهنيًا وخلقياً، ولعل عدم

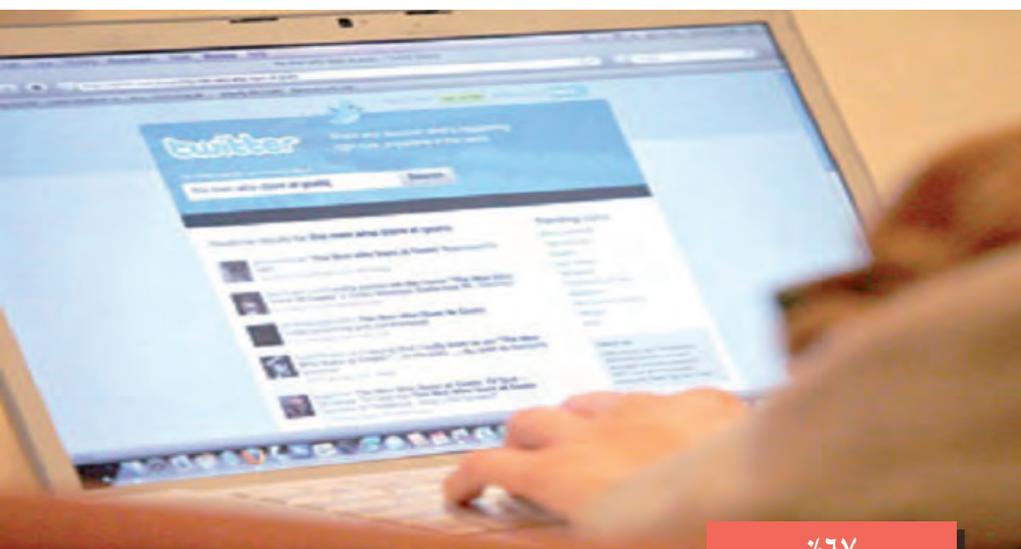
الهوامش:

- 1- أبو غزالة، طلال- التعليم المحاسبي في الوطن العربي، مجلة المحاسب القانوني العربي - العدد 78 - ايار - حزيران- 1993 - ص 28.
- 2- الاتحاد الدولي للمحاسبين، المهارات المهنية- معيار التعليم الدولي رقم 3، تشرين الأول - 2003 - ص 1 - 2.
- 3- The American Accounting Association Committee - Op. Cit. - P. 179
- 4- الاتحاد الدولي للمحاسبين، المهارات المهنية- معيار التعليم الدولي رقم 3، تشرين الأول - 2003 - ص 3.
- 5- الاتحاد الدولي للمحاسبين، المهارات المهنية- معيار التعليم الدولي رقم 3، تشرين الأول - 2003 - ص 4 - 5.
- 6- The American Accounting Association Committee - Op. Cit. - P. 180
- 7- Normand, Carol J. - "Meeting 7- Cummings. Bill- Bennett. Robert E. The Challenge: The University Accounting Program- Corporate America Needs -2002- P.2
- 8- مطر، محمد، التعليم المحاسبي وتحديات القرن الحادي والعشرين- مجلة المدقق - العدد 38 - 1999 - ص 8 - 9.
- 9- Cummings. Bill- Bennett. Robert E. Normand, Carol J., Op. Cit. - P.3-4
- 10- دهمش، نعيم، دور الجامعات في التأهيل المحاسبي، مجلة المحاسب القانوني العربي- العدد -81 تشرين الثاني- كانون الأول- 1993 ص 20.
- 11- مدوخ، خيام محمد، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة - 2014 ص 16-17.



١٥ مليار درهم

مجموع مبيعات الذهب في امانة دبي خلال عام ٢٠١٥ م.



٦٧%

نسبة عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة هذا العام، وصل إلى حوالي ٢١ مليون مواطن، أي حوالي ٦٧,٣% من التعداد السكاني. بزيادة ٢ مليون مواطن عن الربع الثالث، العام الماضي.



١,١ مليار دولار

مبيعات متجر «ابل ستور» خلال موسم العطلات فقط في عام ٢٠١٥ م.

٢٣%

نسبة تراجع مبيعات قطاع الاسمنت في المملكة خلال الربع الثالث لتصل إلى ٢,٩٣ بليون ريال، مقابل ٣,٨ بليون ريال للربع السابق.





٣٩٢٢ متدرب

عدد المتدربين الذين حضروا دورات الهيئة السعودية للمحاسبين لعام ٢٠١٥م بزيادة ٦% عن العام السابق.

٣٣,٦ مليار ريال

الأرباح المجمعة لقطاع البنوك السعودي بنهاية التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥م وبنسبة نمو بلغت ٦% قياساً بالأرباح المسجلة في نفس الفترة من العام السابق والتي كانت قد بلغت ٣١,٨ مليار.



٧٣ محاسب

عدد الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لعام ٢٠١٥م بنسبة زيادة ٣٥% قياساً بالعام السابق والذي كان عددهم ٤٨ محاسباً.

4079-
2865

1214

١٦٠٢ متقدم

مجموع عدد المتقدمين لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لعام ٢٠١٥م بزيادة ٣٠% عن عام ٢٠١٤م.



٤١٥ ألف سيارة

عدد السيارات التي بيعت في دولة الإمارات خلال العام ٢٠١٥م، بنمو ٣,٢% عن العام السابق.

medical

القريب فروت صديق الصحة

كثيراً ما نسمع أن تفاحة باليوم تغني عن زيارة الطبيب، لكن... قريب فروت واحد في اليوم، يخلص من زيادة الوزن ويحسن مناعة الجسم، وبذلك يضاف مع التفاح في هذه المقولة الشهيرة. القريب فروت أحد الفواكه الحمضية، تتفاوت ألوانه بين الأبيض إلى الأزهرى إلى الأحمر، وبعد الأبيض منه أكثر الأنواع انتشاراً. وثمرته كبيرة صفراء، ذات نكهة مرّة قليلاً، لكنها مشهية جداً. فاكهة القريب فروت، مصدر رائع لفيتامين سي، فهو يحتوي على (3،33) ملغ في الحبة الواحدة، أي ما يقارب (56%) من محتواها من الفيتامينات، التي لها دور مهم في تقوية المناعة، لذا يفضل تناوله في حالات الزكام والربو، لأنه يحسن وظائف الرئة ويقلل انتشار العدوى.

كما أنها فاكهة قليلة في السعرات الحرارية، حيث إن الحبة منه تحتوي على (40) سعرة حرارية، كما أن القريب فروت ذو اللون الأحمر والأزهرى عالي المحتوى بمضادات الأكسدة، التي تحمي الخلايا من التلف و تساهم في خفض نسبة الكوليسترول في الدم، ويعتقد الباحثون أنها تساعد في منع الإصابة بالسرطان.

علماً أن محتواه العالي من الألياف، يساعد في تحسين عملية الهضم وعلاج الإمساك وتخفيض نسبة الكوليسترول في الدم، كما يساهم في الشعور بالشبع السريع.

أظهرت إحدى الدراسات أن تناول نصف حبة قريب فروت مع الوجبة بشكل يومي خلال (12) أسبوعاً من دون تغيير العادات الغذائية، قد ساهم في إنقاص ما يقارب (1,4) كيلوجرام للشخص. ومع فوائده، إلا أنه يجب مراجعة الصيدلاني إن كنت تعاني من أي أمراض قبل تناول القريب فروت، لأنه يسبب تفاعلات مع بعض الأدوية التي تستخدم في علاج الضغط والبروستاتا وغيرها.

Nutrient	DRI/DV (%)
vitamin C	58.7
pantothenic acid	7.2
copper	6.7
vitamin A	6.6
fiber	5.6
potassium	5.1
biotin	4.3
vitamin B1	4.2



مفاهيم غذائية خاطئة عدم تناول الإفطار ينقص الوزن

أثبتت الدراسات أن الأشخاص الذين لا يتناولون إفطارهم في الصباح، يكونون أقل تركيزاً في نشاطهم، والقيام بأعمالهم، ويشعرون بالإجهاد في منتصف النهار.

الاعتماد على وجبة واحدة يومياً يساعد على إنقاص الوزن

حين تمتنع عن تناول إحدى الوجبات أثناء النهار بشكل خاص، وتعتمد على وجبة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى تباطؤ حرق الطعام، ويزيد الإحساس بالجوع وبالتالي يؤدي إلى تناول كمية كبيرة من الطعام في الوجبة.

الخبز البر (الأسمر) وكذلك الخبالة يحتوي على سعرات حرارية قليلة

إن الخبز الأبيض والخبز البر متساويان في السعرات الحرارية، لكن يتميز الخبز البر في زيادة محتواه من الألياف الغذائية التي تساعد في عملية الهضم ومكافحة الإمساك، كما أنه يساعد على الإحساس بالشبع أثناء تناول الطعام، وبالتالي تقل كمية الطعام المتناولة، مما يساعد على إنقاص الوزن.

الماء يسبب الكرش

يعتقد كثير من الناس أن شرب الماء يؤدي إلى حدوث الكرش، وهذا اعتقاد خاطئ، فالماء لا يوجد فيه أي سعرات حرارية، كما أنه لا يتدخل في الأنسجة الدهنية، وفي المقابل، ينصح بالإكثار من شرب الماء في مجتمعنا بسبب الطقس الحار لتعويض السوائل التي يفقدها الجسم في شكل عرق.

تناول المشروبات الغازية يساعد على الهضم

إن تناول الغازيات بعد تناول الوجبة، يؤدي إلى عسر الهضم، ويطيل الفترة اللازمة لهضم الطعام، بالإضافة إلى أن المشروبات الغازية تحتوي على سعرات حرارية تضاف إلى الوجبة المتناولة، فيؤدي ذلك إلى تناول سعرات حرارية عالية وبالتالي إلى زيادة الوزن.

أخصائية التغذية
أ. خلود خالد خوجة

أطلق مهاراتك واكتشف طاقاتك

يشعر الإنسان في عملية التعلم والتأثر بالآخرين والتأثير فيهم في كل لحظة من لحظات حياته، ولكونه اجتماعياً بطبعه فهذا يعني أنه لا يستطيع أن يحيا بمعزل عن الآخرين مهما كانت قدراته وإمكاناته ومهاراته، وهو في مواقف معينة يكون رئيساً قائداً وأحياناً يكون مرؤوساً مقوداً، وفي كلا الحالتين هو في أمس الحاجة إلى كثير من المبادئ والقوانين التي يجب أن يلتزمها، ومن خلالها يخطط لنفسه الطرائق المناسبة للوصول إلى إشباع دوافعه وحاجاته باستخدام الوسائل المعينة له في خطواته.

الموازنة بين الجهد والوقت



حتى تتمكن من تحقيق الأهداف فيجب أن توازن بين الوقت والجهد في السير عبر مسالك وممرات المناهج المستخدمة بما يتناسب مع الإمكانيات المتوافرة تحت أيدينا ساعين لتقليل المتاعب الشخصية التي تكون عائقاً أمامنا.

بإمكانك أن تحسن علاقتك بالبيئة، وتطور من إمكانياتك الذاتية وتستفيد بأكبر قدر ممكن من الوقت المتاح لك في حياتك، وتستثمر ذلك إيجابياً، وتستخدم بطريقة مثلى وفعالة كل الوسائل المتاحة أمامك متمسكاً بكل معايير الجودة ومرتبطة بالكفاءة والمهارة المطلوبة لأداء كل عمل تقوم به، محققاً أكبر قدر ممكن من الإنتاجية في مجال عملك أياً كان؛ إذا راعيت الوقت واستفدت من المعلومات والمهارات والخبرات بالتعاون مع الآخرين بصدق نية.

أحلم وأبتكر

تستطيع أن تحلم وأن تبتكر، وبإمكانك أن تخطط وتبني الآمال، ولكنك لن تستطيع تحويل أحلامك إلى حقيقة واقعة من دون الآخرين، وإذا كان علماء النفس المتخصصون لم يكتشفوا إلى الآن إحساساً سلبياً يهد المعنويات ويؤكد اللامبالاة، قدر الإحساس بالاغتراب والعزلة عن الآخرين، فإنهم أيضاً في الوقت نفسه لم يجدوا ولم يتوصلوا إلى إحساس إيجابي يتم من خلاله إنجاز الأعمال والمسؤوليات، ويتجاوز المحن والخلافات ويحل المشكلات، قدر الإحساس بالتلاحم والانتماء.

رؤية العمل

رؤية بلا عمل تظل حلمًا وسراباً وخيالاً، أما الرؤية التي تمتزج بمنهج عمل وتسير بناء على خطة مرسومة فذاك هو المطلوب، وفي ذلك يتم تفجير الطاقات الكامنة.

إن ما بين يديك الآن ما هو إلا أفكار وعبارات وآراء ونقاط، حول موضوعات متعلقة بالذات الإنسانية، وهي في مجملها تسعى إلى تحسين العلاقات الاجتماعية بالآخرين، ونحن على ثقة تامة بأنك تمتلك من السمات والخصائص ما يؤهلك إلى النجاح والتميز، ولست بحاجة إلا إلى إبراز ذلك، فلديك من الطاقات الكامنة التي يعجز العقل البشري عن إحصائها، وما لم تكن لديك الرغبة في إبرازها وإخراجها إلى حيز الوجود، فلن يكون للصفحات المقبلة أي فائدة ترحى.

لقد اختلفت المقاييس ومعايير الذكاء، واختلفت النسب المئوية في التقديرات من فرد إلى آخر، وهذا لا يعني القصور في حق أي فرد أو المثالية في حق أي فرد آخر، إنها معايير واختبارات وضعت من قبل الإنسان نفسه ولنفسه.

إن بعض الناجحين والمتميزين لديهم خصائص تختلف من غيرهم من الناجحين والمتميزين، هكذا دواليب الحياة، فلا يشترط أن تكون لديك السمات والخصائص كلها حتى تكون ناجحاً ومتميزاً ومتمكناً، نحن على يقين أن ما لديك ليس بالشيء اليسير، إن كل ما عليك - كما ذكرنا سلفاً - هو إخراج الكوامن من داخلك إلى الخارج، أنت ناجح ومتميز بالحياة وبالعلاقات الاجتماعية فكم واثقاً من ذلك.

التخطيط.. والإدارة

التخطيط عملية ذهنية تعتمد على التفكير الخلاق لاستشراف المستقبل والتنبؤ به والاستعداد لمواجهة المتغيرات المحتملة.

التنظيم تحديد الأنشطة والخطوات المنهجية المناسبة لتحقيق الأهداف من خلال توزيع المسؤوليات.

التوجيه إرشاد وتحفيز من خلال الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال، وللمعينات التي تساعد على تحقيق الأهداف.

الرقابة من خلال المتابعة للتأكد من الأداء حسب الخطط الموضوعية، وتصحيح المسارات عن طريق اكتشاف الانحرافات بعد تحديد مواطن الخلل وتلافي المشتتات والعراقيل التي توجد في طريق تحقيق الأهداف.

الثقة في القرارات

إن من أكبر الأخطاء التي يقع فيها الفرد هو خوفه من الوقوع في متاهات الخطأ، فخوفه بالتأكيد سيؤدي به إلى الارتباك والضعف في التركيز ما ينتج عنه بتلقائية الخطأ.

مهما كان المركز الذي تشغله، فكن واثقاً جداً من قراراتك التي تتخذها وتمسك بها طالما كانت صحيحة، وألق بانتقادات الآخرين خلف ظهرك ولكن، إذا تبين لك أنك كنت مخطئاً فلا تردد في الإعلان عن ذلك أمام الجميع من دون استثناء، واعمل جاهداً وبسرعة على الاعتراف بخطئك وقم بتغيير مسارك.

إنك قد تتعرض لهزيمة، والهزيمة ما هي إلا حالة مؤقتة ومنقطعة، إلا أن التمسك بها والاستسلام لها يجعلها حالة دائمة ومستمرة، تأكد أن المشكلات الصغيرة قد يصعب اكتشافها والاستدلال عليها ومعرفتها، إلا أن إصلاحها وحلها أمر يسير، ولكن عندما تسمح لهذه المشكلات بأن تكبر، فعند ذلك سيصبح أمر اكتشافها سهلاً بسيطاً، ولكن علاجها يصبح جداً عسيراً.



هل أنت لا ترغب في أن تكون قيادياً؟

تعاني المنشآت كثيراً عندما لا يتقدم الموظفون لتولي قيادة المشاريع أو الأنشطة أو النظم كوكلاء يتولون عملية التغيير. إذا كانت شركتك مثل معظم المنشآت، فسوف تلاحظ أن العديد من الذين تعتمد عليهم في تولي قيادة الأعمال، إما أنهم يرفضون تلك المسؤولية أو يحسون بأنهم غير قادرين أو غير جاهزين للقيام بذلك.

إن القيادي الراغب عن القيادة هو ذلك الموظف الذي لا يحب أن يسمى «قائداً» أو الذي يتجنب تحمل المسؤولية، حتى عندما تكون الحاجة لذلك واضحة، فمثل هذا القيادي المانع لا يعد نفسه شخصاً مؤثراً، وبسبب ذلك، تنمو التحديات وتتحول إلى مشاكل لأنه لا يوجد أحد يتقدم لتطوير الوضع إلى ما هو أفضل.

إذا كنت متردداً في تحمل المسؤولية حتى عندما يكون متوقفاً منك تحملها، فإنك بذلك تقيد نفسك وتمنعها من التطور. والأسوأ من ذلك أنك تكتسب سمعة بأنك عديم الفعالية.

أجر هذا التقييم لتحديد الحجم الذي يبدو عليه ترددك - وتعلم الاستراتيجيات التي تساعدك في التغلب عليه.

التعليمات

هذا التقييم الذاتي يوضح حالة القيادي الذي لا يرغب في القيادة، فبالإجابات التي تقدمها من

خلال السيناريوهات التسعة، سوف تكتشف ما إذا كنت فعلاً غير راغب في أن تكون قائداً حقيقياً تحتاج شركتك في أن تكونه، أجب على أساس الكيفية التي، في الغالب، يرجح أن تتصرف بها، وليس على أساس ما يرغب الآخرون في أن تفعل.

السؤال ١:

إذا كان رئيسك في العمل عازم على أن تتولى مشروعاً أنت تعرف على وجه اليقين بأنه سينتهي بالفشل.

من الأرجح بالنسبة إلي:

■ قبول التعيين من دون شكوى، لأن واجبي هو أن أفعل ما يطلبه رئيسي في العمل.

■ إبلاغ رئيسي في العمل بأنني لن أقبل التعيين إلا عندما يوافق على إجراء تغييرات معينة في الخطة تساعد على ضمان نجاح المشروع.

■ أقبل التعيين وأحتج لدى فريقي على هذا الرئيس غير المعقول.

■ أخطر رئيسي في العمل بأنني لن أتولى هذا المشروع، مع ذكر أسباب محددة.

■ أخطر رئيسي في العمل بأنني لا استطيع قبول هذه التعيين لأنني ببساطة لا أملك الوقت لمشروع آخر.

السؤال ٢

إذا شاهدت موظفاً لا يعمل لديك منخرطاً في

سلوك فوضوي.

من الأرجح بالنسبة إلي:

■ أن أقوم مباشرة بتوبيخ الموظف عن سلوكه غير اللائق.

■ قررت عدم التورط في هذا الأمر لأنه يخص مديراً آخر.

■ مقابلة الموظف والحديث معه عن المهنية، بأمل أن يدرك ما إلح له.

■ التحدث مع هذا الموظف فردياً، لكي يعرف أن هذا السلوك يتجاوز للحدود المقبولة.

■ التلميح إلى رئيس الموظف بأمل أن يدرك أن هذا الموظف قد تجاوز الحدود المقبولة.

السؤال ٣

كنت في حضور اجتماع حاسم جداً، ودعي إليه على عجل والذي أصبح مفتقداً للنظام، وقد لاحظت أن العديد من الحضور في حالة انزعاج وعلى استعداد للمغادرة.

من الأرجح بالنسبة إلي:

■ أطلب رفع الجلسة لمدة ٢٠ دقيقة وخلال هذه الفترة أجلس مع رئيس الاجتماع لوضع خطة تعيد المجموعة إلى مسارها الصحيح.

■ انتقاد رئيس الاجتماع علناً لسوء التنظيم والفوضى، على أمل أن يؤدي الحرج الناتج عن ذلك

حكمة العدد

- عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أنه قال: «لسان العاقل وراء قلبه وقلب الأحمق وراء لسانه» بمعنى أن العاقل لا يطلق لسانه إلا بعد مراجعة فكره ومفاحصة رأيه، فكان لسانه تابعا لقلبه، وكان قلب الأحمق وراء لسانه.
- إفرح فالحياة أقصر من أن تعيشها في الآهات، ولا تأخذك الهموم إلى حيث تضيع الفرحة، وتسلب البسمة، وتجلب الآهات.
- لست فقيراً إذا أدركت جيداً أن أكبر الأغنياء يحسدك على سعادة لا يلتمسها بين النقود، وابتسامة لا يدري أين يجدها في زحمة الحياة.
- أطلب الخير من بطون شيعت ثم جاعت لأن الخير فيها باق، ولا تطلب الخير من بطون جاعت ثم شيعت لأن الشح فيها باق.



أقوال مأثورة

علي بن أبي طالب
■ من تكبر على الناس ذل.

ميخائيل نعيمة
■ والحرب لو يعلمون لا تستعر نيرانها في أجواف المدافع بل في قلوب الناس و أفكارهم أيضا.

الأخطل
■ والناس همهم الحياة ولا أرى طول الحياة يزيد غير خيال وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال.

لقمان الحكيم
■ إذا افتخر الناس بحسن كلامهم فافتخر أنت بحسن صمتك.

محمد الغزالي
■ إذا وجدت الصبر يساوي البلادة في بعض الناس فلا تخلطن بين تبليد الطباع المريضة وبين تسليم الأقوياء لما نزل بهم.

جبران خليل جبران
■ أشد الناس كآبة من لا يعرف سبب كآبته.

هنري فورد
■ كلما لاح النجاح نتيجة التخطيط الجيد والمثابرة المستمرة مقرونين بالفرصة المواتية، اعتبر الناس ذلك حظا.

هنري فورد
■ يبذل الكثير من الناس الكثير من الوقت والجهد في تفادي المشاكل، بدلا من أن يحاولوا حلها.

أخطاء لغوية شائعة

- قل: نجاحك مبارك.
- ولا تقل: نجاحك مبروك.
- بارك الله الشيء، وفيه وعليه؛ أي جعل فيه الخير والبركة.
- أما الأمر المبروك عليه فهو المواظب عليه.



هل
تعلم

- هل تعلم أن عدد فقرات عنق الزرافة نفس عدد الفقرات الموجودة في عنق الإنسان.
- هل تعلم أن الذئب والحمير من أكثر الحيوانات حدة في السمع.
- هل تعلم أن أنثى الذباب تضع من البيض مايساوي ٥٠٠ بيضة أو أكثر طول حياتها.
- هل تعلم أن كل ١٠٠٠ سمكة من سمك الفانوس تساوي مايقارب كيلو واحد.
- هل تعلم أن الحصان إذا قطع ذيله يموت.
- هل تعلم أن العقرب إذا اقترب من النار يموت.
- هل تعلم أن الفيل يعبر عن حزنه بالبكاء، فإن ردة فعله وأسلوبه مشابهة لردة الفعل البشرية، ألا وهي الدموع، فمن الظاهر أن الفيلة تبكي حين تحزن، أو حين تفقد أحد صغارها، وللتعبير عن حزنها تصاحب تلك الدموع تصرفات تشبه تصرفات البشر؛ حيث تحتفظ بعظام صغارها بعد موتها من شدة حزنها عليها.
- هل تعلم أنه إذا دخلت نملة في اذن الفيل يموت.

وهل دعوك
برسالة على الرقم
5055



عندما ينعم الله عليك بالطعام.. تذكر يتيماً جائعاً

وهل دعوك برسالة نصية للرقم **5055**
• أرسل رسالة بالرقم 1 للتبرع بـ 12 ريال شهرياً
• أرسل رسالة فارغة للتبرع بـ 10 ريالات لمرة واحدة



الجمعية الخيرية لرعاية الايتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE



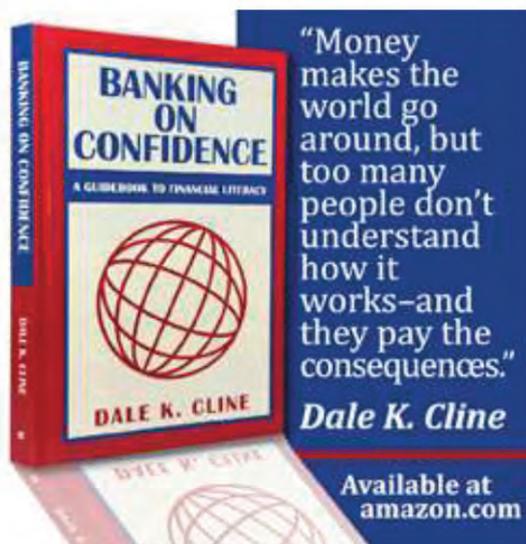
جائزة السعفة للشفافية لعام 2013
الرقم الموحد 920001133 www.ensan.org.sa

16 income in the context of both management accounting and financial accounting and reporting. We hope to provide more specific guidance in the future.

GET INTO THE **ACT!**

We invite you to participate in an anonymous, confidential survey about contemporary ACT practices that will take only a few minutes to complete. We very much appreciate your contribution and participation in this important professional research. In consideration of your time and interest, you'll receive a summary report of our updated findings that should prove valuable in comparing your ACT practices with those of your peers.

To participate, please use this link:
<http://tinyurl.com/actsrch>.



Jonathan Schiff, CMA, Ph.D., is a professor of accounting at Fairleigh Dickinson University in Teaneck, N.J., and is a member of IMA's Bergen-Rockland-Meadowlands Chapter. You can reach him at schiff@fdu.edu.

Hannah Rozen, Ph.D., is an assistant professor of accounting at Fairleigh Dickinson University and is a member of IMA's Bergen-Rockland-Meadowlands Chapter. You can reach her at hrozen@fdu.edu

observation is heartening. The respondent makes the association between ACT practice consistency across the organization and the strengthening of internal control.

“ACT disclosure in general purpose financial statements shouldn’t be required; the analysts already have enough to chew on.” This assertion is an important one to consider. It’s certainly true that those who prepare financial statements have much to contend with these days. For evidence of this, you only need to look at the ever-growing fees that companies pay for their independent audit or even the latest edition of one of the Intermediate Accounting textbooks, which has ballooned to more than 1,600 pages. Nevertheless, one of the key stakeholders, the analyst community, doesn’t view the value of current financial reporting practices uniformly. For example, analysts value segment reporting far more than they do pension and other post-employment liabilities reporting. By this token, the addition of ACT reporting in the Notes to Financial Statements section on property, plant, and equipment shouldn’t be arduous for preparers, especially when you consider the potential value this information may have for people who rely on financial statements.

“We’re reviewing our ACT right now—good timing!” We received this comment and similar ones from several survey respondents. Some say that their ACT hasn’t been reconsidered for more than 10 years. This raises an important point: Wouldn’t it make sense for management to review their ACT convention at least every five years, or sooner if the industry is experiencing significant inflation or deflation?

“ACT disclosure in Form 10-K should be required to improve transparency.” We agree. This proposed disclosure should be a “win-win” for companies, analysts, investors, and the public. Because ACTs are very understandable and usable, disclosure would be a real positive for companies in need of bolstering this aspect of internal control. ACT disclosure would also help remove some of the tarnish that has accumulated on our noble profession and restore its luminous glow.

“Our auditors would have to be lucky to find ACT exceptions.” This comment is concerning but not unexpected. The topic of ACT rarely is covered at the university level, nor has it been the subject of practical research. Though we have no empirical evidence to share on this point, the independent auditor community would be wise to consider what some might perceive as a “sleepy” topic and wake up to the reality that their audit teams may not be applying an appropriate level of rigor to ACT practices. Those in an internal control role should consider the consistency in level of attention to ACT practice, particularly as it relates to the risks associated with increasing globalization, enhanced pressure to reach aggressive reported earnings targets, and challenging business settings with often less-than-

mature internal control environments.

“Exceptions to our ACT policy read like War and Peace.” At least this person knows there’s a problem! That’s the first step in rehabilitating the ACT convention in any company. Because a serious number of exceptions to any policy tied to internal control and financial reporting is worrisome, internal auditors should launch a study to find out why these exceptions exist in the first place. This should be done with a view toward establishing a company-wide “no exceptions” or “limited exceptions” policy that aligns with internal guidelines on compliance, ethics, and integrity.

“We have one ACT for IT purchases and another for other assets.” This comment is interesting. Should there be more than one ACT standard within the same company or within different departments in the company? Questions that might be asked include:

- Why does this practice exist, and what benefits and risks are associated with it?
- What problem was being addressed when this practice was instituted?
- Does this practice enhance or reduce internal control?
- Does this practice create any real value to the company as a whole?
- What’s unique or different about, say, IT purchases compared to other asset purchases?

These comments from a representative cross section of finance leaders suggest that ACT research needs to be extended to a larger sample to validate and better understand this significant accounting and reporting issue from a variety of perspectives, including general purpose financial statement reliability, management accounting issues, internal control practices, and the overall goal of enhancing the quality of our contributions to market stability, economic growth, and our professional integrity.

FUTURE CONCERNS

We set out to investigate whether there was comparability in Asset Capitalization Thresholds across companies. By examining a broad range of companies, many similar in size and structure, we found that ACTs aren’t comparable across organizations and, in fact, are drastically different. Dividing our sample based on industry, revenue level, or ownership type didn’t explain this extreme variation.

Our study results indicate real concerns as well as an opportunity to enhance the clarity of reported net

Figure 2:
ACT - DIVIDED BY REVENUE LEVEL
 <\$1BB (N=13) VS. >\$1BB (N=26)

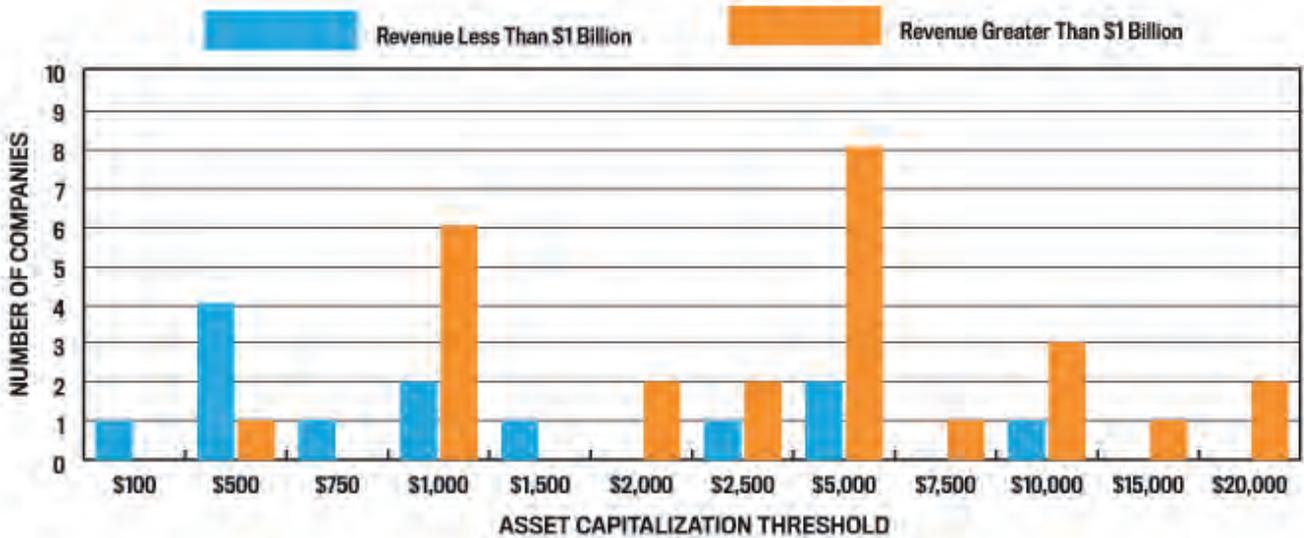
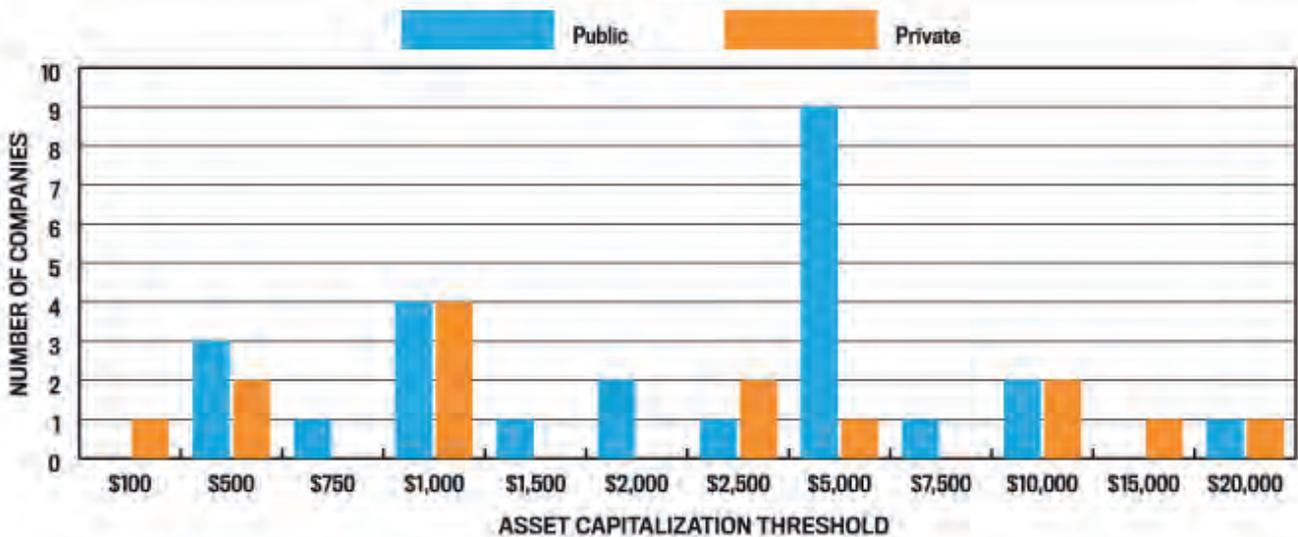


Figure 3:
ACT - DIVIDED BY OWNERSHIP TYPE
 PUBLIC (N=25) VS. PRIVATE (N=14)



comments about each one.

“Each of our divisions has its own ACT policy.” This practice could make suspect business-unit-level internal/managerial accounting reports, including business-unit

profitability measures. There are potential internal control issues as well. Additionally, the Form 10-K consolidation may represent a lack of internal consistency.

“ACT consistency should enhance internal control.” This

exists, too, between companies earning more than and less than \$1 billion in annual revenues. The differences appeared slighter, however, in our sample of smaller companies. See Table 4.

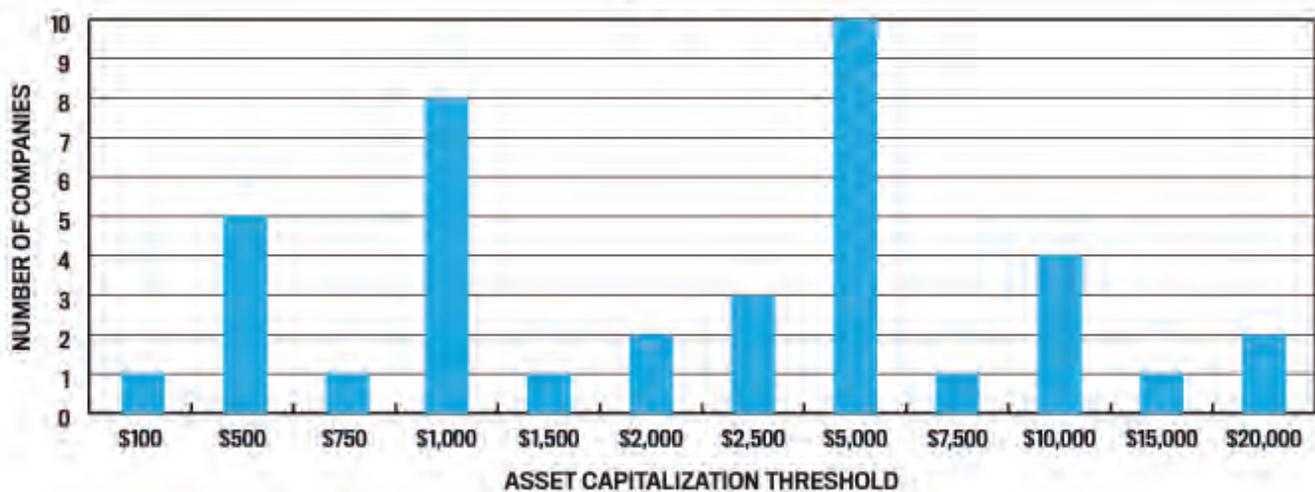
Figure 1 is a breakdown of Asset Capitalization Thresholds by company. It shows that roughly half settled on an ACT of \$1,000 or \$5,000, with just a few outliers choosing \$10,000 or more.

2. It diminishes the utility of commonly used reported net-income-based financial ratios and performance measures.

3. From an internal control perspective, geographically far-flung business units may take liberties with respect to ACT period-to-period consistency to boost their reported earnings.

4. It may tarnish the credibility of professional

Figure 1:
ACT - COMBINED SAMPLE
(N=39)



SOME PREDICTABLE PATTERNS

As you would expect, the smaller companies reported the smallest thresholds, whereas the largest ACTs belong to the larger companies. But as Figure 2 illustrates, there's still an extremely wide range of ACTs within size categories: from \$100 to \$10,000 for the less than \$1 billion companies and from \$500 to \$20,000 for those with reported revenue of more than \$1 billion.

Finally, we divided the sample based on ownership model (public or private) in order to investigate whether ownership type could shed some light on ACT choice. Once again, however, we found that it didn't. In fact, ownership type explains even less than revenue level seems to do. As Figure 3 shows, private companies have ACTs from \$100 to \$20,000, while public companies' ACTs are almost as widely distributed: \$500 to \$20,000.

WHAT IT MEANS TO YOU

What little we know about ACT to date creates some serious concerns for financial, accounting, and business leaders because:

1. It makes benchmark comparisons of companies' reported net income within the same industry very risky.

accountancy, including the way the public views the accounting profession and business in general. The financial statement user community relies on the accounting profession to provide financial information that is comparable across companies in the same industry. Significant variation in ACTs across an industry that impacts reported earnings could reduce the credibility of the accounting profession given that the disclosure fix in the notes to financial statements is so simple.

5. It may reinforce the notion that government regulators aren't effective in looking out for the public interest. For example, the U.S. Securities & Exchange Commission (SEC) grants the FASB its financial standards promulgation role. Yet the SEC has issued its own guidance on financial reporting when it has felt it was appropriate. If the SEC didn't address the ACT disclosure issue if diversity in practice drives a distorted view of reported net income, it could be awkward.

SPEAKING OUT

Participants in our study offered several opinions on the subject of ACTs. Here's a sample along with our

12 Company A's net income would be lower than Company B's by \$2,700 after considering depreciation for year one and assuming an equipment life of 10 years with no salvage value. The \$2,700 would contribute to the difference in net income between Companies A and B.

At this point, we should note that the Internal Revenue Service (IRS) and government accounting regulators have set guidelines for asset capitalization. But these have no bearing on Generally Accepted Accounting Principles (U.S. GAAP), International Financial Reporting Standards (IFRS), and the related general purpose financial statement preparation that's the focus of our study.

Table 1:

DIFFERENCES IN NET INCOME

COMPANY	A	B
Net revenue	\$200MM	\$200MM
Reported net income	\$5.0MM	\$7.5MM

Table 2:

DIFFERENCES IN ACTS

COMPANY	A	B
Net revenue	\$200MM	\$200MM
Reported net income	\$5.0MM	\$7.5MM
Capitalization threshold	\$5,000	\$2,500
Expenses	\$150MM	\$147.5MM

WHAT OUR SURVEY REVEALED

We surveyed participants at a CFO Rising conference workshop that one of us conducted recently. The respondents represented 39 different companies:

Industries. The respondent companies belong to a broad range of industries, which we grouped into four categories: Financial Services (five companies), Manufacturing (five companies), Nonfinancial Services (15 companies), and Other (14 companies).

Revenue Levels. Two-thirds of the sample (26 companies) earn revenues greater than \$1 billion annually, and 13 companies earn less than \$1 billion.

Ownership Categories. While our sample included both publicly traded and privately held corporations, public companies made up almost two-thirds of the entire sample (25 companies).

Table 3 displays ACTs for the combined sample divided

Table 3:

ACTS FOR SAMPLE BY INDUSTRY

Combined Sample: n = 39

INDUSTRY	MIN.	MAX.	MODE	MEAN	N
Financial Services	\$100	\$10,000	\$10,000	\$4,320	5
Manufacturing	\$5,000	\$15,000	\$5,000	\$7,000	5
Nonfinancial Services	\$500	\$20,000	\$1,000	\$3,516	15
Other	\$500	\$20,000	N/A	\$4,821	14

Table 4:

COMPARISON OF COMPANY ACTS

Revenue is greater than \$1B: n = 26

INDUSTRY	MIN.	MAX.	MODE	MEAN	N
Financial Services	\$10,000	\$10,000	\$10,000	\$10,000	2
Manufacturing	\$5,000	\$15,000	\$5,000	\$7,500	4
Nonfinancial Services	\$1,000	\$20,000	N/A	\$5,111	9
Other	\$500	\$20,000	\$1,000	\$4,727	11

Revenue is less than \$1B: n = 13

INDUSTRY	MIN.	MAX.	MODE	MEAN	N
Financial Services	\$100	\$1,000	N/A	\$533	3
Manufacturing	N/A	N/A	\$5,000	N/A	1
Nonfinancial Services	\$500	\$2,500	N/A	\$1,125	6
Other	\$500	\$10,000	N/A	\$5,166	3

by industry. Included are the minimum reported ACT, the maximum reported ACT, the most commonly reported ACT (the mode), and the mean. The number of companies in each industry is listed in the far right-hand column.

As you can see, there's great diversity in ACT choice, with some thresholds exceeding others by as much as 4,000%! Even in Manufacturing, where the least diversity exists, maximums are triple the minimums reported.

To better understand why ACTs are so divergent, we divided the sample by revenue level to see whether ACTs are more consistent between companies of similar sizes. For the most part, we found that they aren't. Great disparity

ENTERING UNCHARTED TERRITORY

As the old saying goes, sometimes something very valuable can be found “right under our noses.” In this article, we’ll share our latest research into a fundamental accounting practice that has significant bearing on reported periodic net income but hasn’t been discussed widely. Every company, private and public, has an Asset Capitalization Threshold. As such, contemporary ACT practices should be of serious interest to several important stakeholders, including but not limited to, internal and external financial analysts, controllers, and regulators.

address the question. FASB Concepts Statement No. 8 includes authoritative guidance on “Enhancing Qualitative Characteristics.” The Statement indicates that comparability, verifiability, timeliness, and understandability are qualitative characteristics that enhance the usefulness of information that’s relevant and faithfully represented. These characteristics also may help determine which of two ways should be used to depict an economic phenomenon if both are considered equally relevant and faithfully represented.

The FASB states that “Comparability is the qualitative characteristic that enables users to identify and

5 THINGS THAT \$100* CAN BUY



A three-dimensional printing pen



A two-day rental of a mid-sized car in New Jersey



A lift ticket at a high-end ski resort



A single share of Johnson & Johnson stock (as of June 1, 2015)



A nine-foot outdoor patio umbrella

*Represents the lowest Asset Capitalization Threshold reported in a recent survey of financial professionals.

5 THINGS THAT \$20,000* CAN BUY



A Mini Cooper or a Honda Civic



A trip around the world



A small new boat (or a larger used one)



A year's tuition and room and board at a mid-priced university



Top-of-the-line MacBook and Apple Watch (with 18-karat gold)

*Represents the highest Asset Capitalization Threshold reported in a recent survey of financial professionals.

Management accountants and those involved in financial planning and analysis regularly use reported net income to make a variety of decisions, including which business units or segments are more profitable than others, and to assess the financial health of customers or suppliers. Therefore, consistency of ACT within a company is critical. Controllers should be very interested in how their company's ACT compares with that of their peers, with a view toward coherent benchmarking. Regulators, too, should be interested in supporting disclosures that actually improve transparency and clarity regarding reported periodic earnings without increasing the cost and complexity of compliance. The disclosure of ACT in the notes to financial statements would satisfy these criteria and could even improve the public image of the accounting profession.

SHEDDING MORE LIGHT ON ACT

Why is understanding ACT practices important today? To help answer this question, we'll present a simple illustration of ACT in two companies.

For this example, assume that the two companies shown in Table 1 are identical in every way, yet Company B reports net income 50% greater than that of Company A. How can this be possible, assuming that this difference isn't a function of inventory cost flow assumption options, choice of depreciation/amortization practices, or any of the “usual suspects”?

Some perspective will prove valuable before we

understand similarities in, and differences among, items. Unlike the other qualitative characteristics, comparability does not relate to a single item. A comparison requires at least two items...Consistency, although related to comparability, is not the same. Consistency refers to the use of the same methods for the same items, either from period to period within a reporting entity or in a single period across entities. Comparability is the goal; consistency helps to achieve that goal.”

In our view, ACT practices are impacted by both consistency and comparability considerations, which give rise to several concerns that will surface in detail later. Here's just one to whet your intellectual appetite: How can financial analysts rely on reported net income, earnings per share, and other net-income-based performance measures if individual companies in the same industry have different ACTs? Additionally, how can we not avoid distortions in reported business valuations if there's a lack of transparency with respect to ACTs?

Now back to our sample companies, A and B. As shown in Table 2, they have different ACT conventions, which means, everything else being equal, their results of operations will also be different—even though both companies are the same in every other way.

Now let's drill down a bit. Based on each company's ACT selection, if Company A and Company B each purchase \$3,000 in equipment, Company A would expense it and Company B would capitalize it.

Asset capitalization thresholds: Is Diversity a Good Thing?



The decision is made thousands of times a day in companies around the world: Should a recently purchased asset be expensed currently, or should it be capitalized and depreciated over its useful life? The Financial Accounting Standards Board (FASB) provides no specific guidance to companies regarding what the threshold level should be. But it does stress that financial statements must provide information that's consistent and comparable across similar companies, as stated in FASB Concepts Statement No. 8, Conceptual Framework for Financial Reporting.

or less during the last three years. This should include most companies, as it has been reported in recent years that only about 0.2% of businesses by assets and about 0.1% of businesses by amount of receipts exceeded the threshold level of \$10 million. Smaller firms don't currently have to file either the §481A adjustment or Form 3115 for 2014. They were also allowed to file methods changes prospectively during the first year of the effect of the regulations (2014). These elements of relief affected most firms and were greatly appreciated by the community.

But Rev. Proc. 201520- left one large issue unresolved. The rules further divided firms into those that had an acceptable financial statement (AFS) and those that did not. An acceptable financial statement is defined as one that is (in descending priority) either:

- A financial statement required to be filed with the Securities & Exchange Commission (SEC);
- A certified audited financial statement that is accompanied by an independent CPA's report that's used for credit purposes; for reporting to shareholders, partners, or similar persons; or for any other substantial nontax purpose; or
- A financial statement (other than a tax return) required to be provided to the federal or a state government or any federal or state agency other than the SEC or IRS.

Those companies that have an acceptable financial statement were given a safe harbor for expensing, instead of capitalizing, relatively inexpensive (de minimis) items. With an acceptable financial statement, a company could automatically expense any single invoice item of \$5,000 or less. Without such a statement, expensing could only be automatic for invoice items of \$500 or less. This safe harbor applies regardless of the expected lifetime of the item in question.

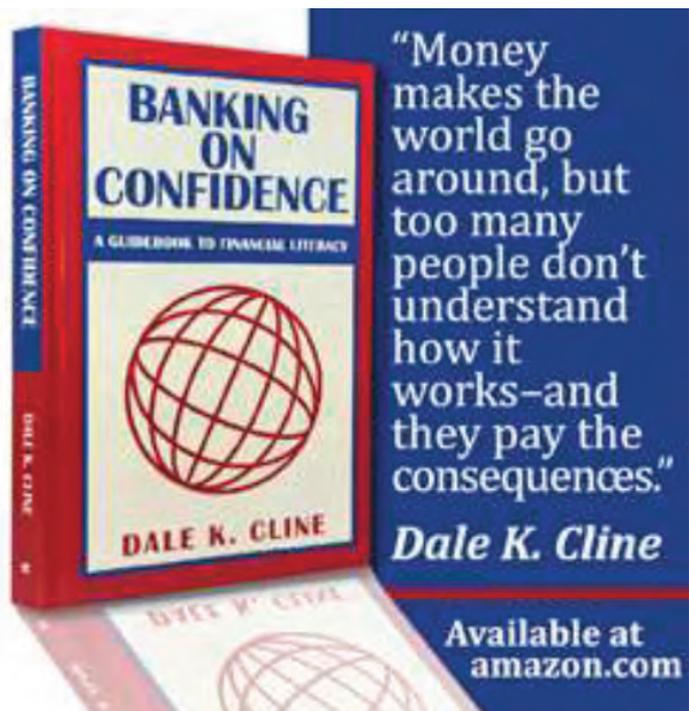
Most firms, particularly smaller ones, don't have audited financial statements. Most also don't report results to the SEC, using either their tax forms or a review or compilation to show their results to stakeholders.

Reaction to this provision had been substantial. The Advocacy Office of the United States Small Business Administration (SBA) held focus groups to determine the perceived impact of this distinction between firms based on financial reporting. Opinions were very much in favor of increasing the de minimis amount for firms without acceptable financial statements. Suggestions were to raise the limit from \$500 and ranged from \$1,000 to \$5,000 for all of those firms without acceptable financial statements. One reaction was that even as simple a thing as a broken window could cost more than the \$500 limit. Organizations such as IMA® (Institute of Management Accountants), the AICPA, and

the Advocacy Office of the SBA submitted comment letters regarding the revenue procedure. Each of those organizations named urged the Treasury to increase the de minimis amount of \$500. Indexing of the amounts involved was also recommended.

The use of either the \$500 or the \$5,000 safe harbor isn't automatic. An election specifying that the company will use the safe harbor must accompany the timely (with extensions) filed tax return for the year in which the expenses are made. In addition, those firms that have acceptable financial statements must also have written policies in place regarding the use of the de minimis amount. These policies must be dated prior to the beginning of the tax year in question. Firms without the proper financial statements don't need a written policy in place. The safe harbor isn't a method of accounting and isn't connected to the filing of Form 3115.

The deadline for public comments on the safe harbor amounts was April 21, 2015. A response to the comments submitted hasn't been promulgated as of this writing. It's possible that responses will be put forth by the time of publication of this analysis, but the likelihood of that is unknown. If and until this issue is settled otherwise, the \$500 and \$5,000 limits have the force of the law of the land.



Gerald Silberstein, CMA, CFM, CPA, Ph.D. is an assistant professor and the accounting program coordinator at The Sage Colleges in Albany, N.Y. He is a member of IMA's Tech Valley Chapter. You can contact Gerry at silbeg@sage.edu.

In September 2013, the Internal Revenue Service (IRS) issued final regulations regarding the treatment of getting, repairing, and improving physical property, known as the “repair regulations.” In August 2014, regulations detailing the treatment of dispositions of tangible property were issued. Tangible property must generally be capitalized, but a safe

harbor was provided that allowed for items either below a certain value or with a life of 12 months or less to be expensed. Both the repair regulations and tangible property regulations were effective for all fiscal years beginning on or after January 1, 2014.

The IRS followed these up in January and September 2014 with revenue procedures that provided the steps necessary for the accounting method changes required to comply with the new regulations. Two additional sets of procedures dealing with related changes in accounting methods were issued in January 2015.

The reaction to these regulations and procedures was widespread. More than 40 state accounting societies and the American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) protested the changes, particularly as they applied to small



and medium-sized entities (SMEs). The rules insisted that all companies file Form 3115, “Application for Changes in Accounting Methods,” and a §481A adjustment and that these documents couldn’t be filed on a prospective basis.

Revenue Procedure 201520-, issued in February 2015, simplified the process for “small business taxpayers,” which were defined as firms that either (1) had assets of \$10 million or less or (2) averaged revenue of \$10 million

and medium-sized entities (SMEs). The rules insisted that all companies file Form 3115, “Application for Changes in Accounting Methods,” and a §481A adjustment and that these documents couldn’t be filed on a prospective basis.

Revenue Procedure 201520-, issued in February 2015, simplified the process for “small business taxpayers,” which were defined as firms that either (1) had assets of \$10 million or less or (2) averaged revenue of \$10 million

TO EXPENSE OR NOT TO EXPENSE

Recent IRS regulations provide a safe harbor for small companies to expense relatively inexpensive items. But the maximum value of items depends on whether the company has an acceptable financial statement.

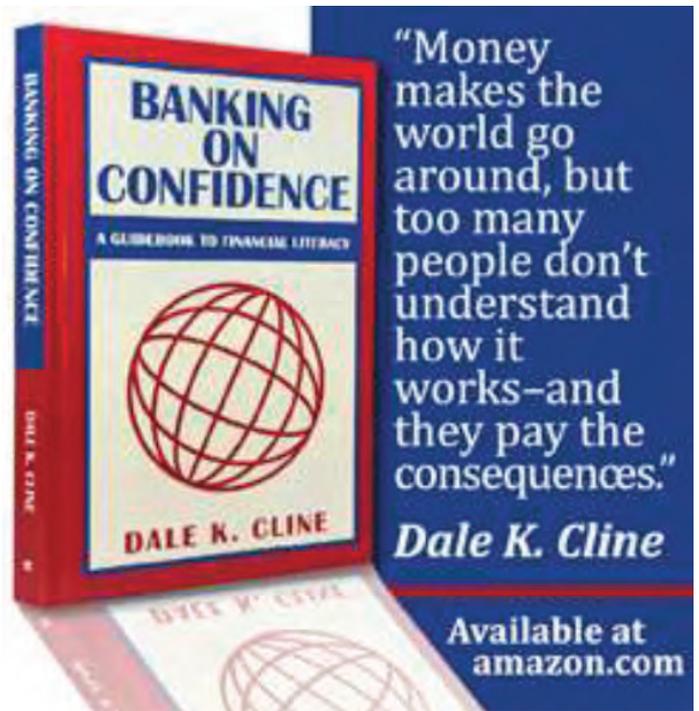
6 responsibilities to provide accurate and effective analysis and reporting products to our stakeholders is self-evident. If you aren't familiar with your organization's IT and data governance structures, I encourage you to explore them further, understand them, and even contribute to them in the spirit of ensuring our reporting lifeblood—data—is accurate and protected.

Sidebar: A Stressful Question

Tony is running the end-of-year inventory balances by location in preparation for this weekend's physical inventory count. He and his team plan to work with the materials management team and their auditors to confirm the inventory count and value at each location. As he's finishing up, the phone rings. He picks it up to receive a less-than-warm greeting from the auditors indicating that they won't participate in the physical inventory because they understand the data in the inventory reports is inaccurate.

Tony takes a deep breath. Then he pleasantly responds by explaining that he's confident the inventory count and value information on the reports are correct. Eight months ago, he would have panicked. At that time, he discovered that the data and system access (IT) governance structures that dictated who and when inventory data could be updated (e.g., location quantity changes, per-unit piece prices, bill of material component changes) were lacking or nonexistent. Inventory clerks were regularly making changes without any oversight or sign-off. Anyone in accounting was able to change the material master pricing fields. These and other issues prompted a full review of the governance and related policies, procedures, and system security settings. These shortcomings were cleaned up, and data was scrubbed to accurately reflect inventory counts and costs by inventory location across the organization. It had been a long haul working with a cross-functional team, including the Accounting, Purchasing, Receiving, and Shipping departments as well as the inventory manager, to ensure the current snapshot was accurate. More important, they established controls to ensure that the data entered at the docks (receiving and shipping) as well as internal physical inventory moves and adjustments (in other words, inventory processes) had clear ownership and accountability within the organization.

Tony was confident his reports were accurate because the data in the enterprise resource planning (ERP) system was sound. With the overview provided, the auditors agreed on a time to meet the next day and hung up. As he was taking one last look at the reports, Tony noticed an alignment error, turned to his computer, and reformatted the report. As he groaned a bit, he thought to himself, "Well, at least it's just a formatting issue this time."



Eric Matyac, PMP, is the practice lead of the Business Planning and Execution, Process, and System Optimization Practice at Experis. He is a member of IMA's Cleveland Chapter and the IMA TS&P Committee. You can reach Eric at eric.matyac@experis.com



Generally when people hear the word “governance,” they think of the governments of nations, regions, provinces, states, cities, counties, or other civic bodies based on physical geographies and how they regulate their constituents. Within the confines of business, there are numerous and specific types of applicable governance (such as corporate governance, project and program governance, information technology (IT) governance, data governance, and others). As part of the IMA® Technology Solutions & Practices (TS&P) Committee, I wanted to step back to discuss the topic of IT governance and its applicability to accounting and finance professionals.

Why raise the matter of IT governance at all? As users of systems, technology, and data, we finance professionals are invested in the integrity of our information and its sources. Inevitably, we all have developed and provided a report that isn’t well received by our stakeholders based on the story, or implied story, behind the numbers. One of the first questions often is, “Are you sure these numbers are right?” Our first reaction is to state vehemently, “Of course, the numbers are correct.” When this situation comes up, do you ask yourself if the numbers are accurate? If so, how do you know? If not, how can you gain confidence that they are correct? (For an example of this situation, see “A Stressful Question.”) One of the factors in providing accurate reporting and analysis lies in having accurate data as an input to the reporting and analysis process. Developing confidence in the data comes from knowing and understanding that the source data was captured accurately and is effectively and accurately maintained in our organization’s systems. IT and data governance can provide the structure and rules to ensure data accuracy and availability while managing the associated risks.

In 2005, Standards Australia established AS8015-2005, an IT governance standard, as a Corporate Governance of IT Standard with a vision of two substandards: one for project management and one for service management of IT. Subsequently, in 2008, the International Organization for Standardization (ISO) and the International Electrotechnical Commission (IEC) established ISO/IEC Standard 38500:2008, “Corporate governance of information technology,” based on the Australian standard. Prior to this, numerous frameworks were available and in use to both greater and lesser degrees. From a management perspective, the numerous different standards and –frameworks—CobiT (Control Objectives for Information and Related Technology),

ITIL (Information Technology Infrastructure Library), ISO 27001/27002/, ISO 20000, PRINCE2 (PRojects IN Control Environments, version 2), PMBOK (Project Management Book of Knowledge), TOGAF (The Open Group Architecture Framework), IT balanced scorecards, and so on—support effective, efficient business operations that incorporate element accountability, performance, and risk. IT governance provides essentially the same for organizations’ technology capabilities.

ISO/IEC 38500:2008 was subsequently updated to ISO/IEC 38500:2015. According to ISO’s website, “ISO/IEC 38500:2015 provides guiding principles for members of governing bodies of organizations (which can comprise owners, directors, partners, executive managers, or similar) on the effective, efficient, and acceptable use of information technology (IT) within their organizations.”

In short, it provides high-level guidelines in a fashion similar to corporate governance for organizational technology employment. More detailed information, policies, procedures, guidelines, work processes, and the like are necessary to run IT operations effectively within an organization.

ENSURING YOUR DATA’S INTEGRITY

Every organization with shared data is concerned with data integrity. Data governance, a specific subelement of IT governance, parallels the capabilities of corporate governance and IT governance at the data level. This can be as simple as a set of rules specifying what data (e.g., system fields) is to be entered by whom, when, and from what source, to as complex as you want (e.g., multiple levels of data entry, audit, and control structures).

According to the Data Governance Institute (DGI), data stakeholders include anyone who “has an interest in how data is created, collected, processed and manipulated, stored, made available for use, or retired.” This allows for a much broader discussion than mentioned previously. DGI provides a framework for aligning people, processes, and actions (people and organizational bodies, processes, and rules of engagement) to support an organization’s data–related matters. These matters lie at the center of our –analytical and reporting products.

At first glance, it may appear that IT and data governance are relevant only to our board members and executive management, but the inherent connection between these governance structures and our professional

Based on consent from The Institute of Management Accountants, we will be republishing materials appearing in IMA's magazine (Strategic Finance)

4

IT AND DATA GOVERNANCE: RELEVANT TO IMA MEMBERS



Information technology governance isn't just an issue for top management. All financial professionals should be familiar with it.



Dr. Ahmad Almeghames
Secretary General

The sharp vision and determination to achieve goals

God has destined to this country, men who have devoted themselves to serve Islam religion and Saudi Arabia, our homeland. Since the foundation of the kingdom at the hands of the late founder King Abdulaziz - may Allah have mercy on him - and after him his incomparable sons following the same approach which is reflected, in the huge development witnessed by the Kingdom and the rank it holds among developed nations.

The courageous decisions issued from time by the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdul Aziz - may God protect him - proved to the whole world that King Salman is a great long-practiced commander. His high-profile, political and economic skills and his strong determination to introduce radical changes and to take major decisions, yielded for a broad and concrete developments in various fields. This come in line with his vision and determination to achieve the strategic goals, to proceed with the infusion of young blood in the government, and to instil confidence in young generation to lead the Kingdom in order to reach the rank it deserve within the great powers.

We, in the Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA), receive from officials great support and assistance in order to move forward in achieving the goals of our country, and consequently catching up with major countries. SOCPA is actively involved in a number of international committees and gatherings related to the accounting and auditing profession such as, the annual meeting of the world standards setters, the annual meeting of the Asian-Oceanian Standard-Setters Group (AOSSG), and the Consultative Group for Shariah-Compliant Instruments and Transactions. Through these involvements SOCPA is seeking to ensure that IFRSs achieve its objectives in light of Saudi Arabia environment.

In this aspect, SOCPA recently hosted in the city of Riyadh the tenth meeting of the Emerging Economies Group (EEG) of the G-20, established by the IFRS Foundation, which is intended to further enhance the influence of emerging economies in the development process of IFRSs, mainly aimed at supporting the participation of these economies in the preparation of international standards. This group includes Kingdom of Saudi Arabia, Argentina, Brazil, China, India, Indonesia, Korea, Malaysia, Mexico, Russia, South Africa and Turkey. Countries participating in the Group hosts the Group meetings on a semi-annual basis. The main topic of discussion was to consult on the priorities of IASB agenda for the next five years, where IASB' works related to standards under preparation and existing studies and research, were presented. Also, one of the issues raised for discussion was IASB' study on the issuance of accounting requirements for business combinations under one control, as such type of business combination is not subject to the requirements of current standards. SOCPA presented the Opinion issued by SOCPA accounting standards committee with respect to this subject, which proved to be consistent with the proposals of IASB' study.

In conclusion, I ask God Almighty to grace us perpetuate security and safety and to preserve for this country, its leadership, its security, stability and saves our citizen from all harm.



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

قوائم
Qawaem

مميزات برنامج الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية



بالتعاون مع



الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
S O C P A

f t YouTube Saudi MCI

الرقم الموحد 92 0000 667

qawaem.sa



صدر حديثاً